الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٧٨
المعقودة يوم الثلاثاء
١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

تأبين رئيس وزراء جمهورية هنغاريا الراحل، جوزيف أنتال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
ستحيي الجمعية العامة الآن ذكرى رئيس وزراء هنغاريا الراحل، السيد جوزيف أنتال.

إن إسهامات السيد أنتال في عمليات التغيير وتعميم الديمقراطية في هنغاريا قد أحلته مكانا بارزا في تاريخنا المعاصر. وبالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أنقل خالص تعازينا إلى حكومة وشعب جمهورية هنغاريا وإلى أسرة الفقيد.

وأدعو الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة، تأبينا لذكرى رئيس وزراء جمهورية هنغاريا الراحل.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن لممثل أنغولا الذي سيتكلم نيابة عن مجموعة الدول الافريقية.

السيد فان - دونيم "مبيندا" (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إن شعب وحكومة هنغاريا في حالة حداد نتيجة الخسارة التي لا تعوض التي لحقت مؤخرا بهنغاريا والعالم أجمع برحيل رئيس الوزراء جوزيف أنتال إلى عالم الراحة الأبدية. إن رجل الدولة البارز هذا، المؤيد القوي لكفاح شعب هنغاريا من أجل الاستقلال، لم يكن غريبا عنا. لقد كان دائما مبعث احترام وإعجاب كبيرين وسط زملائه الأوروبيين والعديد من الناس في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا الوقت الذي يخيم فيه الحزن والأسى على أخوتنا في هنغاريا، اسمحوا لنا، نيابة عن المجموعة الافريقية المعتمدة لدى الأمم المتحدة، بأن نعرب للأسرة المكلومة وحكومة وشعب هنغاريا عن تعازينا الخالصة. ولتنعم روحه بالسلام.

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان الذي سيتكلم نيابة عن مجموعة الدول الآسيوية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
نيابة عن المجموعة الآسيوية أود أن أقدم إلى حكومة وشعب هنغاريا تعازينا الخالصة بمناسبة الوفاة المفاجئة لرئيس وزرائهما الموقر، سعادة السيد جوزيف أنتال.

لقد سعى رئيس الوزراء أنتال، بوصفه أول زعيم منتخب بطريقة ديمقراطية في هنغاريا الحديثة، إلى تعزيز الاستقرار والرخاء في بلاده بفتح أسواقها

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر** إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.78
28 March 1994

ARABIC

93-87374(A)

وتوثيق روابطها مع أوروبا الغربية وسائر أجزاء العالم بما في ذلك آسيا.

إن بصيرة رئيس الوزراء أنتال وثبات هدفه ثبت أنهما حصن منيع ضد الشكوك السائدة في كل أنحاء أوروبا الشرقية. إن نجاحه في إعادة تشكيل أمته سيكون نموذجا ومصدر تشجيع لجيران هنغاريا وهم يواجهون تحديات مماثلة. وبالفعل، فبرحيل رئيس الوزراء أنتال، فقد المجتمع الدولي زعيما فعالا حقا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة الذي سيتكلم نيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية.

السيد ماليسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
نيابة عن أعضاء المجموعة الإقليمية لدول أوروبا الشرقية، أود أن أشيد بذكرى رئيس وزراء جمهورية هنغاريا الراحل، سعادة السيد جوزيف أنتال الذي توفى يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

لقد كان السيد أنتال يترأس حكومة بلد يعد عامل سلم في منطقة مضطربة. ومما يحظى بتقدير واسع الانتشار أن حكومته قامت، في اتصالات ثنائية ومحافل متعددة الأطراف، بتعزيز التفاهم والتعاون في أوروبا. وإن عمله لإصلاح المجتمع الهنغاري سيذكر له أيضا.

وإنني أطلب من وفد هنغاريا الصديقة أن ينقل أعمق تعازينا إلى أسرة رئيس الوزراء الفقيد، وإلى حكومة وشعب جمهورية هنغاريا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن لممثل اكوادور، الذي سيتكلم نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد أيالا لاسو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية):
إن وفاة السيد جوزيف أنتال، رئيس وزراء هنغاريا، أصابتنا بحزن كبير. سيذكر له الجميع إسهامه في قضية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الهنغاري، ليس فقط لأهميته البالغة وإنما أيضا الطريقة المثالية التي اتبعها لقيادة الحكومة في وقت كانت تحدث فيه تغيرات كبيرة في أوروبا الشرقية وفي أنحاء العالم.

لقد ارتقى جوزيف أنتال إلى مستوى التحديات الكبيرة التي تبرز دائما في أوقات التغير الكبير، كما أنه قاد سياسة بلده بوضوح نحو تعزيز المؤسسات الديمقراطية. وخلال ثورة عام ١٩٥٦، كان زعيما شابا شجاعا وديناميا، الأمر الذي أكسبه إعجاب واحترام الجميع. لكنها كانت أوقات عصيبة من الشمولية والقمع، وكان على جوزيف أنتال أن يدفع ثمن أحلامه في الديمقراطية والحرية سجنا تعسفيا.

لقد نما حبه لبلاده في محنة، وأعرب عنه في كتب ومقالات بشأن مسائل بالغة التنوع: ٣٥٠ كتابا ومقالا في السياسة والتعليم والتاريخ تشهد على سعة نبوغه وعمق حبه لشعبه. وعندما أشرق فجر الديمقراطية ونشر ضوءه فوق هنغاريا، وجد السيد أنتال المناخ مؤاتيا لتطوير قدرته على العمل في قيادة بلده. لقد ظل رئيسا لوزراء بلاده منذ عام ١٩٩٠ حتى وفاته. وإن عمله ومبادئه السامية ونجاحاته سيذكرها الجميع بالامتنان والتقدير.

ونيابة عن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أعرب عن أعمق تعازينا للبعثة الدائمة لهنغاريا، وأطلب منها أن تنقلها إلى أسرة جوزيف أنتال الحزينة وإلى حكومة وشعب هنغاريا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة لممثل البرتغال، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيد كاتارينو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
بمشاعر الأسى العميق، أود أن أشيد بذكرى رئيس وزراء جمهورية هنغاريا الراحل، جوزيف أنتال، الذى توفي هذا الأسبوع.

لقد عرف رئيس الوزراء أنتال، الذي كان أيضا رئيس المحفل الديمقراطي الهنغاري، بموقفه الباسل والنضالي في إنجاز المهام الصعبة. وكان يرغب دوما في المشاركة في المحادثات السياسية والتخطيط للأنشطة المحلية والأنشطة المتصلة بالسياسة الخارجية، التي تولى فيها دورا طليعيا وبارزا أثناء الثورة الهنغارية.

وكان كاتبا مشهورا يحظى بالاحترام على نطاق واسع، وفاز عن جدارة بجوائز هنغارية وأجنبية ودولية عديدة.

وسأقتصر الآن على التذكير بشخصية رئيس الوزراء جوزيف أنتال الدينامية والمثابرة، وبجهوده العديدة التي بذلها في عملية التحول الديمقراطي في بلده.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن التعازي الصادقة والقلبية لمجموعتي، ومواساتها لحكومة وشعب جمهورية هنغاريا ولأسرة الفقيد، رئيس الوزراء الراحل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، التي ستتكلم باسم البلد المضيف.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود بالنيابة عن البلد المضيف، أن أعرب لشعب وحكومة هنغاريا عن عميق تعازينا ومواساتنا في هذه المناسبة الحزينة لوفاة رئيس الوزراء أنتال. إن وفاته لا تمثل خسارة لهنغاريا فحسب، بل أيضا للدول الديمقراطية في كل أنحاء العالم.

إن السيد أنتال، بوصفه أول رئيس وزراء في فترة ما بعد الشيوعية، سيذكر بقيادته القوية والتزامه بالحرية خلال هذه الفترة التاريخية. لقد كان رئيس الوزراء أنتال في نظر الأمريكيين شخصية رئيسية في تحول هنغاريا التاريخي إلى الديمقراطية الحقيقية. وسيذكر شعب الولايات المتحدة دوما تفانيه من أجل العلاقات عبر الأطلسية وصداقته مع بلادي. لقد كان صديقا للولايات المتحدة وشريكا نشطا في الجهد الدولي لتعميق وترسيخ الديمقراطية والاستقرار والإصلاح الاقتصادي في أوروبا الوسطى والشرقية. إن فقدانه سيكون ملموسا في أوروبا وهنا في الولايات المتحدة.

نتوجه بمشاعرنا وصلواتنا إلى أسرة رئيس الوزراء أنتال وشعب هنغاريا في هذا الوقت العصيب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة لممثل هنغاريا للإدلاء بكلمة رد.

السيد إردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
في هذه المناسبة الحزينة لهنغاريا، أود أن أعرب عن شكرنا العميق على تعابير التعازي والمواساة التي استمعنا إليها منكم، سيدي الرئيس، ومن ممثلي المجموعات الإقليمية ووفد البلد المضيف، الولايات المتحدة. وسوف أنقل هذه المشاعر إلى أسرة الفقيد وإلى شعب وحكومة بلادي.

لقد كان رئيس وزراء هنغاريا الراحل، السيد جوزيف أنتال، أول رئيس للحكومة الهنغارية ينتخب بشكل ديمقراطي منذ عقود عديدة. لقد تحمل المهمة الفريدة والصعبة للغاية لقيادة البلاد عبر عملية تحول تاريخية كانت تبدو أصعب من أن ييسرها أي شيء.

إن وفاة السيد أنتال خسارة فادحة للديمقراطية في هنغاريا. إننا نشيد بذكراه.

البند ٤٤ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

(أ) تقرير الأمين العام (A/48/536)

(ب) مشروع القرار (A/48/L.47)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت مناقشتها بشأن هذا البند من جدول الأعمال في جلستها الثالثة والستين، المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

أعطي الكلمة لممثلة كندا لتقوم بعرض مشروع القرار A/48/L.47.

السيدة فريشت (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
يشرفني أن أعرض على نظر الجمعية مشروع القرار A/48/L.47 بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ.

ويسعدني أن أقدم مشروع قرار يشارك في تقديمه هذا العدد الكبير من البلدان. وأود أن استرعي

الانتباه إلى أن أذربيجان واليابان تودان الانضمام إلى قائمة مقدمي مشروع القرار. وإن تأييد كولومبيا، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧، والصين والأكثرية الساحقة من مجموعة الدول الغربية، علاوة على زملائنا من أوروبا الشرقية، يعد دليلا ساطعا - إن كانت هناك حاجة إلى دليل - على أننا نستطيع العمل سويا وبانسجام عندما نقف وقفة واحدة في سعينا المشترك لحل المشاكل ذات الأهمية المؤكدة. إننا نهنئ كل المجموعات على مشاركتها الممتازة في إعداد مشروع القرار هذا.

لقد ساعدت الدورة الصيفية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشكل كبير على تحديد المشاكل في مشروع القرار المعروض على الجمعية، ومعرفة المسائل الأساسية فيه، وإيجاد الصياغة المناسبة له. وكانت هذه الممارسة أيضا فرصة للتأكيد على صحة القرار ١٨٢/٤٦ والمبادئ التوجيهية الواردة فيه. والحقيقة هي أن الهدف من مشروع القرار الذي نعرضه اليوم بسيط للغاية؛ وهو التأكيد على الدور التوجيهي الذي تضطلع به إدارة الشؤون الإنسانية في حالات الطوارئ المعقدة؛ والتأكيد على ولاية الإدارة ومسؤولياتها في ميدان الكوارث الطبيعية؛ ودعوة الوكالات الى التعاون بشكل كامل في جميع مراحل حالات الطوارئ؛ وأخيرا، التأكيد على الدور القيادي الذي يتعين أن يقوم به منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ.

وعلاوة على هذه التأكيدات، يبقى للجمعية أن تقيم، بوجه خاص، أداء وكفاية الوسائل المتاحة للمنسق. وفي هذا الصدد، يشير مشروع القرار إلى أن النداءات الموحدة يقصد بها أن تلبي احتياجات الجميع. وهو يرمي، مع ذلك، إلى زيادة أثرها عن طريق المطالبة بأن تستند بشكل متزايد على الاحتياجات الفورية في الميدان. وهو يلاحظ أيضا الزيادة الكبيرة في استخدام الصندوق الدائر، ويحدد التدابير التي ينبغي اتخاذها للإسراع في تسديد الأموال، ويطلب إلى الأمين العام إجراء مشاورات. وأخيرا، يطلب مشروع القرار إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بما يتمشى بالكامل مع ولايتها، أن تجد حلا لتمويل الاستجابة السريعة في المراحل الأولى لأي حالة من حالات الطوارئ.

إن واقع المشكلة والحاجة الملحة إلى إيجاد حل، أمر مسلم به عموما. ويختار مشروع القرار حلا مؤقتا له ميزة معالجة المشكلة الفورية، بينما يأذن لإدارة الشؤون الإنسانية بالسحب من الفائدة المتحققة لصندوق الطوارئ - مع واجب الاحتفاظ بالطابع الدائر للصندوق. وما من أحد يشك في وجوب عدم مشاركة إدارة الشؤون الإنسانية على المستوى التشغيلي. وعلاوة على ذلك، فإن الحكم المعني يحرص على تحديد أن هذه الوسيلة لا ينبغي استخدامها إلا في الظروف الاستثنائية - وبصفة أساسية في المراحل الأولى من حالة الطوارئ، حيث لا توجد قدرة كافية على الصعيد الميداني.

ويتعين على اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات - كما يطلب منها مشروع القرار - أن تجد حلا شاملا وحاسما لمسألة الإدارة والتمويل المتصلة بالمشكلة الحيوية للاستجابة السريعة، وأن يتم ذلك بحلول موعد الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في صيف عام ١٩٩٤.

أود أن أختتم كلامي عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعرض فكرة على الجمعية العامة لتنظر فيها: يمكن أن تناط بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في المستقبل، المسؤولية الأساسية عن النظر في مسائل الشؤون الإنسانية، باعتبارها، أولا وقبل كل شيء، مسألة تنسيق. وفي إطار تنفيذ القرار الخاص بإعادة تشكيل وتنشيط القطاع الاقتصادي والاجتماعي، يمكن أن تولى هذه الفكرة الاهتمام الذي تستحقه، من منظور تقسيم أفضل للعمل بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/48/L.47. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء؟

اعتمد مشروع القرار A/48/L.47 القرار(٤٨/٥٧).

السيد نوتردام (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
يشرفني أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي الذي يرحب باعتماد هذا القرار، ويشكر جميع المجموعات التي أسهمت في صياغة هذا النص. كما أتوجه بالشكر الخاص إلى وفد كندا الذي لم يدخر وسعا لتحقيق هذه النتيجة.

وننتهز هذه الفرصة لنشكر السيد إلياسون بكل إخلاص على جهوده في تنفيذ المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة. ومن المؤكد تماما أن هذا الجانب من أنشطة

الأمم المتحدة ما كان له أن يحقق نفس الأثر لولا تفانيه وتصميمه. فبكل مثابرة أعطى دفعة جديدة للمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة، وأضاف لمساته الشخصية على الأنشطة الأخيرة.

لم تكن مهمته سهلة دائما. لقد قدم السيد إلياسون إسهاما حاسما في صياغة القرار ١٨٢/٤٦، ثم طولب بعد ذلك بتنفيذه. وقد عرضت مفاهيم جديدة وكان من الضروري إرساؤها. وتولى السيد إلياسون هذه المهمة على نحو مقنع للغاية. وطلب منه أيضا أن يتصدى لحالات طارئة واسعة النطاق، وقد أسهم بالتأكيد في تهيئة منظومة الأمم المتحدة لمواجهة حالات الطوارئ، سواء كانت رئيسية ومعقدة أو من الكوارث الطبيعية.

نتمنى له كل نجاح في مهامه الجديدة، ونأمل أن يواصل خلفه السير على نفس الطريق. والآن بعد وضع الإطار، سيواجه ذلك الشخص مهمة تنفيذ وتحسين المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة. فهناك عدة جوانب ما زال يتعين تسويتها، ويمكن زيادة تحسينها. وذلك الشخص يجب أن تتوفر لديه معرفة متعمقة بمنظومة الأمم المتحدة، وفي نفس الوقت ينبغي أن يكون قادرا على تنفيذ الأنشطة الدبلوماسية على أرفع مستوى. ويجب أيضا أن تكون لديه بصيرة ثاقبة وخيال بناء حتى يتمكن من التنبؤ بالأزمات ويستجيب للحالات الطارئة وينبغي أيضا أن يكون قادرا على التعامل بسرعة مع مشاكل الإدارة التي لا تزال باقية داخل إدارة الشؤون الإنسانية.

والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن الأمين العام سيعين أقدر شخص على مواجهة هذه المهمة الصعبة والشاقة في معظم الأحيان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٤٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البندان ٣٨ و ٣٩ من جدول الأعمال (تابع)

القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية

(أ) **تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري** (A/48/22)

(ب) **تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا** (A/48/43)

(ج) **تقارير الأمين العام** (A/48/467 و Add.1 و A/48/523 و A/48/691)

(د) **تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)** (A/48/657)

(هـ) **مشاريع القرارات** (A/48/L.29 و A/48/L.30 و A/48/L.31/Rev.1 و A/48/L.36)

برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي

(أ) **تقرير الأمين العام** (A/48/524)

(ب) **مشروع القرار** (A/48/L.37)

السيد باتو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
لقد قدمت تركيا دعما مستمرا للجهود التي تستهدف القضاء الكامل على نظام الفصل العنصري، وشاركت بنشاط، في كل المناسبات المتاحة، في المناقشة الخاصة بهذا البند في الجمعية العامة.

يشعر وفدي بسعادة خاصة إزاء استكمال العملية التفاوضية المتعددة الأطراف في جنوب افريقيا بنجاح، ولأنه قد أبرمت اتفاقات بشأن دستور مؤقت وقانون انتخابي. وتشكل هذه الاتفاقات خطوة تاريخية إلى الأمام على طريق إقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية.

ويراودنا الأمل الخالص في أن تحترم جميع الأطراف في جنوب افريقيا، بما فيها الأطراف التي لم تشارك بالكامل في المحادثات المتعددة الأطراف،

الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال هذه المفاوضات، وأن تلتزم من جديد بالمبادئ الديمقراطية، وأن تشارك في الانتخابات المقرر عقدها في نيسان/أبريل من السنة المقبلة، وأن تعمل على حل مشاكلها الداخلية بالوسائل السلمية. إننا نؤيد عملية التغيير الديمقراطي السلمي في جنوب افريقيا، التي نعتقد أنها لصالح جميع أبناء جنوب افريقيا.

إن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بالإجماع في ٨ تشرين الأول/أكتوبر برفع جميع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا، كان ردا مناسبا من جانب المجتمع الدولي على التقدم التاريخي في ذلك البلد. وقد كان أيضا إشارة قوية لشعب جنوب افريقيا بأن المجتمع الدولي ككل، والأمم المتحدة بصفة خاصة، مستعدان لمساعدته في التعمير الاقتصادي لبلده.

ووفقا لنفس القرار - القرار ١/٤٨ - ونتيجة لتولي المجلس التنفيذي الانتقالي مهامه، رفع أيضا الحظر المفروض على توريد النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا منذ بضعة أيام. ونأمل أن ينجح المجلس التنفيذي الانتقالي في إعداد الترتيبات اللازمة للانتخابات الأولى الحرة والنزيهة، وأن يساعد الحكومة حتى ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

إن رفع الجزاءات الاقتصادية والمالية فتح الباب أمام المساعدة في التصدي للمشاكل الاجتماعية الاقتصادية لجنوب افريقيا. ونحن نعتقد أن المساعدة المالية وغيرها من أنواع المساعدات سيحتاج إليها في مجالات تنمية الموارد البشرية، والعمالة والصحة والإسكان. وتركيا تعتقد اعتقادا راسخا أن مواطني جنوب افريقيا، بفضل الجهود المتفانية لجميع احزابهم السياسية والدعم النشط للمجتمع الدولي، سينجحون في إيجاد مجتمع غير عنصري وديمقراطي ومزدهر.

إن إيجاد مناخ من السلم خلال الفترة المؤدية إلى الانتخابات ضروري. فاستمرار العنف الذي قضى فعلا على أرواح كثيرة جدا والذي يهدد عملية التسوية السياسية في جنوب افريقيا يجب ألا يسمح له بإخراج عملية الانتقال السلمي عن مسارها. إن للمجتمع الدولي الحق في توقع إسهام جميع مواطني جنوب افريقيا في الجهود الرامية إلى إرساء الظروف السلمية والتي لا تقوم على العنف وهي الظروف الضرورية لإجراء انتخابات ديمقراطية.

إننا على اقتناع راسخ بأن المجتمع الدولي سيواصل دعم المرحلة النهائية من العملية الديمقراطية في جنوب افريقي. وفي هذا الإطار، ينبغي لجميع الأحزاب في جنوب افريقيا أن تلزم نفسها، على نحو راسخ، بهذا الهدف.

السيد سيسي (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

إن المجتمع الدولي، وقد دعم بعزم وثبات جميع الجهود الرامية إلى القضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا، لديه الآن كل الأسباب التي تدعوه إلى الشعور بالحبور إزاء التطورات الراهنة في هذا البلد الذي يجد لنفسه مرة أخرى، وعلى نحو تدريجي، مكانا في مجتمع الأمم المتحضرة.

إن السنغال تشاطر هذا الشعور بالارتياح، وهو أمر له ما يبرره لأن جنوب افريقيا تقف حاليا أمام نقطة تحول في تاريخها بسبب التوقيع يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ على الاتفاق المعني بالدستور المؤقت، والقيام لأول مرة بتنظيم انتخابات متعددة الأحزاب وحرة وديمقراطية في هذا البلد بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

إن هذه العملية التي يتعذر إلغاؤها الآن يتعين أن تفضي إلى إقامة حكومة تمثل أعمق التطلعات لجميع قطاعات المجتمع في جنوب افريقيا. ويمكن أن تعزى بصورة رئيسية إلى التضحيات التي قدمها الرجال والنساء والأطفال في جنوب افريقيا، ولا سيما إلى ما يتحلى به الرئيس فرديريك إف دبليو دي كليرك والسيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي من النضج والشجاعة السياسية.

إن منح جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٣ إلى رجلي الدولة الرئيسيين هذين يشهد، إذا كان ثمة أي حاجة إلى ذلك، على الآمال التي تولدت عن عزمهما على إخراج شعب جنوب افريقيا من مياه الفصل العنصري العكرة. والمجتمع الدولي قد أدرك جيدا وبسرور ما تعنيه استجابته الإيجابية لمناشدة السيد نيلسون مانديلا من هذا المكان بالذات رفع الجزاءات الاقتصادية والتجارية والدبلوماسية المفروضة على جنوب افريقيا ضمن إطار زمني انقضى الآن تقريبا.

إن ميزة هذه الاستجابة التدريجية كانت في المساعدة على تعذر إلغاء ما تحقق من انجازات وفي تعزيز نجاح الانتخابات التي ستجرى في نيسان/أبريل

١٩٩٤. وهي تمكن أيضا من إيجاد ظروف العمل المؤاتية للحكومة التي ستنبثق من هذه الانتخابات. ومع ذلك، يجب علينا التنبه لعدم بروز مصاعب لأسباب منها، تصميم الذين يعارضون إضفاء الطابع الديمقراطي على مجتمع جنوب افريقيا بغية تقويض ما تم انجازه حتى الآن.

لهذا السبب يجب على المجتمع الدولي أن يبقى حذرا باستمرار، ويجب عليه، عند الضرورة، أن يفعل كل ما يستطيعه من أجل وقف العنف وما يرافقه من وقوع ضحايا، الأمر الذي يمكن أن يعرض كل شيء للخطر. ويجب أن تنهى بسرعة جميع أعمال العنف كي يتسنى لجميع قطاعات المجمتع في جنوب افريقيا أن تمارس بكرامة ووضوح اختيارها الحر، وتقيم مجتمعا متحدا وديمقراطيا وغير عنصر. إن تعزيز الاتفاق الذي وقع عليه يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بشأن وضع دستور مؤقت والإعداد للانتخابات المقبلة يعتمد على ذلك.

وفي هذا الصدد، أود أن أهنئ جميع الأطراف المعنية بعملية التفاوض، وأدعو الأطراف التي لم تنضم إليها بعد إلى أن تصبح جزءا من حركة التقدم والواقعية هذه كي يتسنى للنضج السياسي الذي يتحلى به شعب جنوب افريقيا أن يتعزز، ويتسنى للعمل الذي يقوم به المجتمع الدولي أن يحظى بالتأييد على نحو واف.

إن هذه مهمة يجب إنجازها حتى يتسنى لجنوب افريقيا، البلد ذات الإمكانات الهائلة، أن يصالح بعد ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ سائر افريقيا والعالم، حيث هو مدعو إلى الاضطلاع بدور كبير. والشجاعة السياسية ضرورية لو أريد للانتقال أن يكون ناجحا، ولو أريد الإشادة على نحو مناسب بالرجال والنساء والأطفال الذين وهبوا حياتهم ببسالة من أجل انتصار الديمقراطية.

ولا يسعني أن أختم كلامي دون الإشادة على نحو خاص بالرئيسين نيلسون مانديلا وفردريك دي كليرك اللذين تعهدا، بإدراك وتصميم، بأن يقودا بلدهما العظيم نحو المصالحة والوحدة الوطنية والتقدم والتسامح، ووفرا لنا بالتالي أملا كبيرا. والسنغال التي أيدت دائما الكفاح ضد الفصل العنصري، واتخذت مبادرات عديدة من أجل المساعدة على تهيئة الظروف لإقامة حوار صريح وبناء بين جميع الأطراف المعنية، تضع منذ البداية ثقتها بهذين الزعيمين الرئيسيين. لهذا السبب، أود أن أعرب لهما هنا مرة أخرى عن دعمنا وتضامننا الكامل فضلا عن تشجيعنا. وأفضل تمنياتنا بالنجاح في عملهما النبيل الرامي إلى بناء جنوب افريقيا حرة ومتحدة وديمقراطية وغير عنصرية، ومحققة المصالحة في الداخل ومع العالم.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، ولا سيما رئيسها النشط السيد ابراهيم غمباري، على العمل الذي أنجزته. كذلك أشيد بجميع من هم في الأمم المتحدة الذين أسهموا في ممارسة الضغط اللازم على المدافعين عن الفصل العنصري حتى تحققت النتائج التي هي محل ترحيبنا اليوم.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن وفود اتحاد المغرب العربي وهي موريتانيا والجماهيرية العربية والمغرب والجزائر وبلدي تونس، في سياق نظر الجمعية العامة في مسألة القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية.

إن منظمتنا، التي انشغلت على مدى السنوات الثلاثين الماضية بمسألة جنوب افريقيا وذلك بتعبئة المجتمع الدولي والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في جبهة موحدة لمناهضة سياسة الفصل العنصري، قامت، منذ التغييرات التي وقعت في ذلك البلد، بتكريس أنشطتها في حملة مكثفة مؤيدة للديمقراطية ترمي إلى إقامة جنوب افريقيا جديدة ومتحدة وديمقراطية وغير عنصرية.

ونحن نرحب بأن العمل الدؤوب لمنظمتنا، الذي لعبت فيه بلداننا الخمسة دورا نشطا في اطار وطني وفي اطار اتحاد المغرب العربي بل حتى في إطار المنظمات الاقليمية، أدى إلى نتائج مشجعة نشهدها اليوم في جنوب افريقيا.

وعلى الرغم من أن الجمعية العامة قد عاشت شتى الأحداث المؤلمة المقترنة بسياسة الفصل العنصري بوصفه نظاما مؤسسيا، فقد أسعدها أيضا أن تشهد خلال هذه الدورة الالتزام المشترك للزعيم نيلسون مانديلا والرئيس فريدريك دي كليرك والشعب الذي يمثلانه بكفالة إقامة مجتمع جديد توحده قيم ومثل عليا واحدة.

إن المرحلة التي نشهدها اليوم قد أعطت للتطور السياسي في جنوب افريقيا بعدا عالميا، لأنها تتفق مع الأهداف التي حاربت من أجلها منظمتنا ودولها الأعضاء جميعا. والواقع أن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والفصل العنصري في جنوب افريقيا والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها دليل على الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي والتزامه في هذه المجالات لكفالة ضمان حقوق متساوية لجميع الشعوب في إطار من السلم والعدالة والإنصاف واحترام حقوق الانسان.

وقد أحطنا علما على النحو الواجب بالغاء القوانين البالية لنظام الفصل العنصري. وهذا الانجاز الباهر الذي جاء نتيجة ضغط دولي حاسم وإيجابي، شجع شتى الأطراف المعارضة على الالتزام الذي لا رجعة فيه بضمان تحول البلد صوب الديمقراطية وتكافؤ الفرص بغض النظر عن الجنس أو اللون.

وإن مختلف المنجزات التي تلت هذه المرحلة، بفضل الحوار والتعاون وقبول الآخرين، جعلت من الممكن إجراء مفاوضات دستورية متعددة الأطراف على أساس مبدأ اشتراك الجميع والاحترام المتبادل.

وبهذه الروح رحبت بلداننا الخمسة باقامة وبدء عمل المجلس التنفيذي الانتقالي بجنوب افريقيا، وهو أول إطار مؤسسي سيمكن الأغلبية، أخيرا ولأول مرة، من الاشتراك على المستوى الحكومي في عملية تحديد مستقبل البلد.

وإن بلدان اتحاد المغرب العربي ترى بحق فعلا أن هذا المجلس التنفيذي سيلعب دورا قياديا وتاريخيا في توجيه البلد بروح من الوحدة الوطنية انتظارا لنتيجة الانتخابات غير العنصرية الأولى في جنوب افريقيا في شهر نيسان/أبريل المقبل. ونأمل أن تسهم الانتخابات الحرة الديمقراطية في إضفاء الاستقرار على الحالة في جنوب افريقيا.

بيد أن هذه الأحداث الايجابية لا يجب ألا تؤدي بنا إلى الإفراط في الشعور بالغبطة. والواقع أن الحالة في جنوب افريقيا ونطاق العنف هناك، حسب رأي الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة، لا يزالان يثيران القلق البالغ لدى المجتمع الدولي. ويؤكد هذا التقييم رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، الذي يرى أن جهود المجتمع الدولي يجب ألا تفتر في هذه الفترة الحاسمة. وأخيرا، لم يغفل الزعيم نيلسون مانديلا والرئيس دي كليرك عن الإشارة إلى الأخطار التي تواجه التحول في جنوب افريقيا، بالنظر إلى ان عملية إضفاء الطابع الديمقراطي لا تزال تثير شواغل أقليات وفصائل لا تزال تقاوم التغيير.

والواقع أن أعمال العنف التي وقعت في الفترة الأخيرة قوت من مناخ الخوف في جنوب افريقيا، في الوقت الذي تتخذ فيه أهم القرارات ويحرز فيه اروع تقدم - وذلك على الرغم من النداءات التي تدعو إلى السلم والمصالحة والتي تسمع في جميع الجوانب وعلى الرغم من تواجد بعثة مراقبي الأمم المتحدة المناط بها مهمة الاشراف على اتفاق السلم وزيادة الأمن والاستقرار في البلاد خلال فترة التحول.

ووفود اتحاد المغرب العربي، ادراكا للتهديدات التي لا تزال تعرض للخطر العملية الديمقراطية في جنوب افريقيا، أصدرت نداء رسميا لجميع الأطراف بأن تتصدى لأعداء الديمقراطية وتكبح موجة العنف وتحافظ بهذه الطريقة على المنجزات التي تم التوصل إليها بتضحيات باهظة ومعاناة يعجز عنها الوصف. ونرى أنه في عالم يتجه صوب مستقبل أكثر هدوءا وتكافلا، لم يعد مكانا موجودا للفكرة المخربة البالية القائلة بأن منطقة بعينها ينبغي ألا تنتمي إلا إلى مجموعة عرقية أو دينية أو ثقافية واحدة باستبعاد مجموعة أخرى. ومثال البوسنة والهرسك أبلغ شهادة على التدمير الذي يمكن أن تؤدي هذه الفكرة إليه.

لقد أبدى المجتمع الدولي تفهمه الكامل لمأساة جنوب افريقيا، وخاصة بالاستجابة إلى النداء الذي أصدره الزعيم نيلسون مانديلا من على هذه المنصة برفع الجزاءات الاقتصادية. وكان الهدف من القرار التاريخي برفع الجزاءات هو تشجيع التسامح السياسي وتمكين شعب جنوب افريقيا من توجيه تصميمه وجهوده صوب التعمير. وبهذه الروح نفسها أتخذ قرار في شباط/فبراير ١٩٩٣ بوقف مقاطعة الألعاب الرياضية والأنشطة الثقافية في جنوب افريقيا، لكننا نرى أنه من الضروري لجميع الأطراف في جنوب افريقيا وخاصة المجموعات اليمينية المتطرفة الجديدة أن تفهم وتقدر تماما هذه المبادرة التي لا تزال تتوقف على المتابعة على نحو سلمي للانتقال.

وتود وفود اتحاد المغرب العربي أن تشيد بالأمين العام لمنظمتنا وبرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على جهودهما الدؤوبة لضمان استئناف

المفاوضات السلمية. وترى وفودنا أن المسألة المعروضة على جمعيتنا العامة اليوم ينبغي أن تكون إحدى أولويات المجتمع الدولي. إن خطورة الحالة في هذه المرحلة الانتقالية تستلزم توخي المزيد من اليقظة والعزم من جانبنا. ونناشد جميع الأطراف أن تأخذ في اعتبارها على النحو الواجب التحديات الحاضرة والمستقبلة التي يتوجب عليها الوفاء بها على نحو مسؤول تماما.

ونأمل أن تصبح جنوب افريقيا في القريب العاجل وطنا لجميع أبناء جنوب افريقيا بغض النظر عن لونهم أو خلفيتهم العرقية. وسيكون بمقدور جنوب افريقيا، بكرامتها المستعادة والتزامها تجاه شعب أصلح ذات بينه، معاودة الانضمام إلى المجتمع الدولي بحقوق كاملة. وهذا سيمثل انتصارا ليس بالنسبة لجميع أبناء جنوب افريقيا فحسب بل بالنسبة لافريقيا كلها وللمجتمع الدولي بأسره.

السيد مواو نغولو (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

إن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تستحق الثناء على تقريرها (A/48/22) بشأن القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية. ورئيس اللجنة الخاصة، السفير غمبري ممثل نيجيريا، جدير بالثناء أيضا على ما وفره من القيادة والتوجيه الصامدين. كما أن الأمين العام للأمم المتحدة، ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي قدموا على مسار السنين إسهامات هائلة في الكفاح لمناهضة الفصل العنصري وفي عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري. ونيابة عن حكومتي، يود وفد بلادي أن يشكرهم جميعا على النجاحات التي أوشكنا على تحقيقها. وفي الوقت ذاته، نحثهم على مواجهة التحديات التي مازالت قائمة.

يسلم وفد بلادي بأن مسألة جنوب افريقيا مسألة معقدة. والتوازي التاريخي الوحيد يكمن في أوجه التشابه بين كفاحات الشعوب في كل مكان عبر القرون ضد القهر والظلم. ولقد كان الفصل العنصري نظاما فظيعا وقاسيا صممه الانسان ضد أخيه الانسان.

هناك شيء من التاريخ في حالة الجنوب الافريقي، يرى وفد بلادي أنه يتصل بهذه المرحلة. فاتحاد جنوب افريقيا، الذي خلفته بريطانيا في عام ١٩١٠، كان نموذجا لاتحاد افريقيا الوسطى الذي قامت الحكومة البريطانية، بالتعاون مع المستوطنين في روديسيا الجنوبية، بفرضه في عام ١٩٥٣ على الأغلبية الافريقية في روديسيا الجنوبية ونياسالاند وروديسيا الشمالية. ولقد عارض الأفارقة ذلك المخطط وأحبطوه، ووصل إلى نهاية مخزية في عام ١٩٦٣. وكان من الممكن أن يكون اتحاد افريقيا الوسطى نسخة طبق الأصل لمملكة أو إتحاد، يشابه من جميع النواحي نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا.

وثمة منظور تاريخي هام بشأن مسألة جنوب افريقيا نجده أيضا في العبارات التالية التي استخدمها السير هارولد ماكميلان، وهو رئيس وزراء بريطاني سابق، في خطاب له أمام الدورة المشتركة لبرلمان جنوب افريقيا في شباط/فبراير عام ١٩٦٠:

> "إن رياح التغيير تهب في جميع أرجاء هذه القارة، وسواء رغبنا أم لم نرغب، فإن هذا النمو للوعي الوطني هو حقيقة سياسية. ويجب علينا جميعا أن نقبله كواقع، ولابد من أن تضعه سياساتنا الوطنية في الحسبان".

هذه الكلمات تعبر عن شجاعة وبعد نظر. لقد قيلت في وقت كان فيه الكفاح الوطني يثبت نفسه بقوة في كامل افريقيا، وكان فيه المزيد والمزيد من البلدان الافريقية على الطريق صوب الدولة المستقلة. وقد كان بلدي، ملاوي ضمن هذه الفئة. وفي جنوب افريقيا ذاتها، كان المؤتمر الوطني الافريقي، تحت زعامة السيد نلسون مانديلا والزعماء الآخرين، والأحزاب السياسية الأخرى، يخوض كفاحا عازما ضد القمع والظلم المتأصلين في الفصل العنصري، في مواجهة استجابة قاسية وعنيفة من النظام آنذاك. وتلاشت كلمات رئيس الوزراء البريطاني ما إن تفوه بها.

وهناك منظور تاريخي آخر في حالة الجنوب الافريقي في أيار/مايو ١٩٧٢، في بولاوايو، أدلى السيد إيان سميث، الذي كان رئيس الوزراء في ذلك الوقت، ببيان لا يزال يطارده حتى هذا اليوم. لقد قال إن استقلال روديسيا الجنوبية لن يحدث - "لا أثناء حياتي، ولا بعد ألف عام". ونعرف جميعا أن الأعوام الألف التي تكلم عنها قد تحولت إلى مجرد ثمانية أعوام، وأن السيد إيان سميث مازال حيا يرزق، يعيش براحة وأمان في زمبابوي المستقلة. وهذه رسالة طيبة إلى مجموعات الجناح اليميني المتطرفة في جنوب افريقيا، التي عقدت العزم على نسف الانجازات العظيمة التي تحققت بالرغم من جميع العقبات والظروف المناوئة. إن أعضاء حركة المقاومة الأفريكانية، وحزب المحافظين

وحلفاءهم لا يخافون شيئا إلا الخوف ذاته، ولا ينبغي أن يسمح للعنف والتهديدات بالحرب الأهلية بالنجاح في جنوب افريقيا. هذه القوى السلبية يجب أن ترغم على الانصات لنداء الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته، بالتعاون والمشاركة في العملية التفاوضية المتعددة الأطراف والمجلس التنفيذي الانتقالي، والعمل من أجل التنفيذ الناجح للدستور المؤقت والانتخابات العامة المزمع عقدها في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

ونيابة عن حكومة ملاوي، يحيي وفدي السيد دي كليرك، رئيس جمهورية جنوب افريقيا، ويحيي ابن افريقيا العظيم، السيد نلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي، على ما أبداه من ارادة سياسية وتصميم بالرغم من جميع العقبات، في قيادة عملية التغيير السياسية في جنوب افريقيا، التي نأمل جميعا أن تفضي إلى انتخابات عامة ناجحة في نيسان/أبريل في العام المقبل. وإنه لمن المناسب حقا أن تتوج انجازاتهما التي يجب أن تشمل الأحزاب السياسية الأخرى والمجموعات المنخرطة عن كثب في العملية التفاوضية المتعددة الأطراف، بمنحهما جائزة نوبل للسلام.

ومع ذلك، يسلم وفدي بأنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به قبل ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وإلى أن يحين ذلك التاريخ. ولا يمكن للمجلس التنفيذي الانتقالي واللجنة الانتخابية المستقلة لوسائط الاعلام، وهيئة الاذاعة المستقلة أن تعمل على نحو فعال إلا إذا تلقت كل الدعم اللازم والموارد التي تحتاجها للقيام بمهامها. وينبغي أن يكون إخماد العنف في مقدمة الأولويات. وهذه مسألة يتعين على أبناء جنوب أفريقيا أنفسهم أن يحسموها.

إن ذوي النية الحسنة في كل مكان يودون أن يروا انتقالا سلميا إلى جنوب افريقيا متعددة الأحزاب غير عنصرية وديمقراطية، بحكومة منتخبة على أساس حق الاقتراع العام. ومن المعترف به أن دور المجلس التنفيذي الانتقالي حاسم، ولا سيما عمل المجالس الفرعية المعنية بالقانون والنظام والاستقرار والأمن والدفاع والاستخبارات. وينبغي التأكد من أن هذه الهياكل تعمل لصالح جميع أبناء جنوب افريقيا في رصدها للعنف والقضاء عليه في نهاية المطاف. وسيتوقف نجاح العملية الديمقراطية في جنوب افريقيا على درجة الفعالية التي ستؤدي بها هذه الهياكل وظائفها. وحكومة جنوب افريقيا تتحمل أكبر مسؤولية في هذا الصدد.

يؤيد وفدي جهود الأمين العام في الأعمال التحضيرية التي يقوم بها حاليا لزيادة مستوى وحجم مساعدة الأمم المتحدة لجنوب افريقيا في الإعداد النهائي للانتخابات العامة في نيسان/أبريل من العام المقبل. وبالتالي، هناك حاجة إلى تعزيز وتقوية الوجود التنظيمي للأمم المتحدة في جنوب افريقيا. ويؤيد وفدي تماما مبادرة مجلس الأمن في هذا الصدد.

ويعتقد وفدي أنه كلما زاد عدد مراقبي الانتخابات في الميدان كان ذلك أفضل. والنداء الذي وجهه رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في هذا الشأن يأتي في حينه. ويتعين على المجتمع الدولي، ولا سيما الاتحاد الأوروبي وأمانة الكمنولث ومنظمة الوحدة الافريقية، ضمن محافل أخرى، أن تكون السباقة في هذا المسعى. ومن الأهمية القصوى بمكان في هذه المرحلة، اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لكفالة عقد الانتخابات العامة في نيسان/أبريل من السنة القادمة في مناخ سلمي، والتأكد من أن تكون نتيجتها حرة ونزيهة.

سيمضي وقت طويل قبل أن تلتئم الجراح العميقة التي سببها الفصل العنصري للسود والبيض على حد سواء. ويعتقد وفدي اعتقادا قويا أن المصالحة الوطنية يجب أن تمضي يدا بيد مع التعمير الوطني والتوزيع العادل والمنصف لثروة البلد الهائلة لمن ظلوا محرومين زمنا طويلا، وهم أغلبية السكان الأفارقة. وهذا التحدي يمكن أن يتصدى له أبناء جنوب افريقيا أنفسهم، ولكن ذلك لن يتسنى إلا بمساعدة منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمانحين الثنائيين.

وختاما، يود وفدي أن يضم صوته إلى أصوات الوفود الأخرى التي دعت، في هذه القاعة، اللجنة المعنية بالقضاء على الفصل العنصري إلى عدم إنهاء مهمتها قبل الأوان - أو على الأقل ليس في الوقت الراهن.

السيد لي جاوشينغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية):

بفضل ما بذله شعب جنوب افريقيا والمجتمع الدولي من جهود مطردة على مدى زمـــن طويل، حدثت تغيرات ايجابية في جنوب افريقيا. فمنذ تموز/يوليه من هذا العام، تجري مفاوضات متعددة الأطراف في جنوب أفريقيا؛ واتفق خلال هذه المفاوضات على أن تعقد، في ٢٧ نيسان/أبريل عام ١٩٩٤، انتخابات لا عنصرية هي الأولى من نوعها في تاريخ جنوب أفريقيا. وفي الوقت

نفسه، صدق زعماء ١٩ حزبا في جنوب أفريقيا على اتفاق شامل يتضمن مشروع الدستور. وفي الآونة الأخيرة، أنشئ بصفة رسمية المجلس التنفيذي الانتقالي. وترحب الحكومة الصينية ترحيبا حارا بهذه التطورات الكبرى في عملية ارساء السلم في جنوب افريقيا.

ولقد تعاطفت الصين على الدوام مع شعب جنوب افريقيا وناصرته في كفاحه العادل ضد الفصل العنصري، ومن أجل المساواة العنصرية والحقوق الديمقراطية، وحبذت دائما العملية السلمية في جنوب أفريقيا. ونحن نشيد بما أبداه المؤتمر الوطني الأفريقي والأحزاب الأخرى المعنية في جنوب أفريقيا من تصميم وما بذلوه من مساع من أجل التسوية السلمية لمسألة جنوب أفريقيا. كما نعرب عن تقديرنا لمجموعة التدابير الاصلاحية التي اعتمدها الرئيس دي كليرك منذ توليه السلطة.

وفي الوقت الحالي، لا تزال العملية السلمية تواجه مصاعب عديدة؛ واستمرار حوادث العنف يشكل خطرا عليها؛ وتدين الصين أية محاولة لتقويض هذه العملية السلمية. ونأمل مخلصين أن تدفن جميع الأحزاب في جنوب أفريقيا أحقادها، وتتغلب على الصعوبات، وتتخذ تدابير فعالة لوقف العنف، وتنفذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، وتحترم الاتفاقات التي تم التوصل إليها فعلا لتهيئة الظروف، عن طريق العمل الفعال للمجلس التنفيذي الانتقالي، لإجراء الانتخابات العامة بسلاسة وفي موعدها المحدد. ونأمل أيضا أن تنشأ جنوب أفريقيا جديدة موحدة ديمقراطية لا عنصرية، مما يسهم في تحقيق السلم والاستقرار والنمو الاقتصادي في أفريقيا.

لقد أنجزت الأمم المتحدة قدرا كبيرا من العمل المجدي في سبيل القضاء على سياسة الفصل العنصري والترويج لحل سياسي لمسألة جنوب أفريقيا، وهذا العمل يحظى بتقدير بالغ من قبل المجتمع الدولي. ولقد أيدت الصين دائما الجهود التي يبذلها الأمين العام لأجل تسوية مسألة جنوب أفريقيا، وأعربت عن تقديرها لها، وعلقت أهمية خاصة على الدور الذي تضطلع به منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأفريقية.

وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر من هذا العام، أثناء الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، ألقى السيد نلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، بيانا هاما حث فيه المجتمع الدولي على النظر في رفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب أفريقيا. ولقد لقي هذا النداء استجابة عريضة وإيجابية، واعتمد قرار الجمعية ذو الصلة بتوافق الآراء. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، أعلنت الادارات المعنية في الحكومة الصينية قرارها باستئناف علاقات الصين الاقتصادية والتجارية مع جنوب أفريقيا. كما سنعزز بنشاط المبادلات التجارية المباشرة والتعاون الاقتصادي بين المؤسسات الاقتصادية والتجارية في الصين وجنوب افريقيا. وستواصل الصين، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، العمل مع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، وستسهم في إيجاد تسوية سياسية مبكرة لمسألة جنوب أفريقيا.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ أربعة عقود طرقت الأمم المتحدة للمرة الأولى مسألة جنوب أفريقيا وشرور الفصل العنصري. ومنذ أربعة أيام تلقى نلسون مانديلا والرئيس دي كليرك جائزة نوبل للسلام. وكانت هذه المناسبة إيذانا باختتام فصل طويل مؤلم في تاريخ جنوب أفريقيا. لقد كرم معا زعيما الطائفتين، اللذان ربطتهما العداوة وانعدام الثقة طوال سنوات، تقديرا لجهودهما الرامية إلى إنشاء جنوب أفريقيا جديدة. ووفدي يحيي هذين الزعيمين السياسيين الشجاعين، على ما أبدياه من شجاعة وبصيرة ثاقبة وهما يقودان جنوب أفريقيا بعيدا عن براثن قوى الفصل العنصري الشريرة للانتقال بها إلى عالم الحرية والتسامح والمساواة.

لقد كان الاحتفال في أوسلو اعترافا صريحا بالتطورات الايجابية العديدة التي حدثت في جنوب أفريقيا مؤخرا، ففي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، صدق المشتركون في المفاوضات المتعددة الأطراف على اتفاق بشأن دستور الفترة الانتقالية في جنوب أفريقيا. ويحدد الدستور الثقافة السياسية لجنوب أفريقيا التي تنعم بالحرية. وستتجلى إرادة الشعب في البرلمان الوطني الذي يضم الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. وسيكون من حق كل مواطن في جنوب أفريقيا أن ينتخب ممثليه سواء في المجلس التشريعي الوطني أو المجالس التشريعية المحلية. وستتولى حكم البلاد حكومة وحدة وطنية لمدة خمس سنوات، ريثما يسن دستور دائم. وتكفل شرعة حقوق الانسان الأساسية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الدستور المساواة بين الأجناس وحرية التعبير، واستقلال القضاء، وحق الاقتراع العام. هذه هي مسوغات نظام الحكم الديمقراطي الحق.

وتضم أحكام الدستور الانتقالي صفات المجتمع الحر القائم على المساواة التامة بين البشر. ويحدونا أمل

صادق أن تجري انتخابات ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤، التي يبدأ بعدها سريان الدستور الانتقالي، في موعدها المحدد وبطريقة حرة ونزيهة. وهناك، بطبيعة الحال، عناصر هامشية في جنوب أفريقيا مازال عليها أن تتخلى عن التحيز والتحامل المتأصلين في الفصل العنصري. ونحن على ثقة من أن شعب جنوب أفريقيا لن يسمح لهذه العناصر بأن تحرف عملية التغيير السلمي في البلد عن مسارها.

كما يتعين على المجتمع الدولي أن يمنح تأييده القلبي التام لتعزيز العملية الديمقراطية في جنوب أفريقيا. وفي هذا الصدد، نؤيد كل التأييد توصيات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الداعية - إلى وزع قوة كبيرة تابعة للأمم المتحدة لرصد الانتخابات في نيسان/أبريل من السنة المقبلة. وينبغي لهذه المنظمة العالمية، التي وظفت الكثير والكثير من مكانتها ومواردها لدعم التغيير السلمي في جنوب أفريقيا، أن تشرف على الخطوات النهائية نحو إقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق.

كما نؤيد الرأي القائل بضرورة تواجد مراقبي الأمم المتحدة هناك قبل موعد الانتخابات بوقت كاف. ويسعدنا أن نلاحظ أن الأمين العام قد شرع فعلا في الأعمال التحضيرية اللازمة للاضطلاع بهذه المهمة ذات الشأن.

ولقد أدت الجزاءات دورا هاما في إزالة الفصل العنصري، وقد رفعت الآن. كما أبطل الحظر النفطي مع إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي الذي عقد اجتماعه الأول منذ بضعة أيام. وسيتعين على المجتمع الدولي أن يتجاوز كثيرا مجرد رفع الجزاءات. وسيلزم تعاون اقتصادي وتقني واسع النطاق لوضع أفريقيا على الطريق المؤدي إلى التنمية المستدامة. وسيتعين الآن على القوى الاقتصادية والمؤسسات المالية والمصارف الخاصة والشركات المتعددة الجنسيات أن تؤدي دورها كاملا في انعاش جنوب افريقيا.

وينبغي للعالم أن يتحرك الآن من موقع الاستهجان إلى موقع الدعم. ولا يجوز أن نسمح بتكرار الظاهرة التي نشهدها مؤخرا، والتي يتقوض فيها الاستقلال السياسي بفعل الاخفاق الاقتصادي. ونظرا لانخراطنا المكثف فيما يدور في جنوب أفريقيا، فإن مسؤوليتنا الأخلاقية والسياسية هي ضمان قيام جنوب أفريقيا مزدهرة وتقدمية على أنقاض الفصل العنصري.

ما فتئت باكستان تؤيد بقوة وثبات الجهود الدولية الرامية الى إنهاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا. ويتجلى ذلك الالتزام في جملة أمور منها تواجدنا منذ زمن بعيد في لجنة أمناء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا. وقد شاركنا بنشاط في مداولات هذه اللجنة التي قدمت لشعب جنوب افريقيا فائدة ملموسة. ومن الأهمية بمكان ضمان استمرار الصندوق في تقديم مساعدة كبيرة في المجالات القانونية والإنسانية والتعليمية لضحايا الفصل العنصري في جنوب افريقيا، خصوصا للاجئين والمنفيين العائدين. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد إشادة خاصة بالسفير بيتر أوسفالد ممثل السويد لتوفيره القيادة الملهمة للجنة في جهودها لتقديم المساعدة الى الفئات المتضررة من مجتمع وجنوب افريقيا.

ونحن نتشاطر الأمل الذي أعرب عنه السفير غمباري ممثل نيجيريا في بيانه أمس في أن تختتم الدورة الثامنة والأربعون للجمعية العامة النظر في البند المتعلق بالفصل العنصري؛ وينبغي أن يتسنى في القريب العاجل حذف هذا البند من جدول أعمالنا. وإذا ما أريد الإبقاء عليه حقا، فسيكون ذلك كمثال على تفوق قوى التسامح والتعاون وكإشادة بالحنكة السياسية والبصيرة الثاقبة للقيادة السياسية القديرة للغاية التي كان من حظ جنوب افريقيا أن تشهدها في هذه المرحلة الحساسة من تاريخها. ويحدونا الأمل في أن تمثل جنوب افريقيا في الدورة التاسعة والأربعين بحكومة ديمقراطية ومنتخبة بحرية، وأن تكون الآلام والأحزان التي سببها الفصل العنصري قد فارقتنا الى الأبد.

السيد فيلشز (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية):

يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلدان أمريكا الوسطى: بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس.

إن بلدان أمريكا الوسطى، لا سيما نيكاراغوا بوصفها عضوا في الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا، يسرها غاية السرور أن تحتفل بالحقيقة التي مفادها أن نظام التفرقة العنصرية البغيض يصل الآن الى نهايته المحتومة في جنوب افريقيا.

لقد هيأت لنا التطورات الإيجابية الحالية في جنوب افريقيا أساسا ذا مصداقية لآمال أكبر في مستقبل أكثر إشراقا مع إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية والمتحدة حقا واللاعنصرية، وسوف يتحقق هذا الهدف بعملية تدريجية ستكون خطوتها الأساسية الانتخابات التي ستجرى في نيسان/ أبريل ١٩٩٤؛ فللمرة الأولى ستكون هناك انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة، وللمرة الأولى أيضا سيكون بوسع الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا أن تمارس حق التصويت. وسوف تمكن تلك الانتخابات شعب جنوب افريقيا من إقامة الحكومة الأولى المتعددة الأعراق في تاريخه السياسي.

لقد بدأت العملية الراهنة بحوار متعدد الأطراف وبمشاركة من المنظمات السياسية وغيرها من المنظمات الرئيسية في جنوب افريقيا الممثلة لنحو ٩٠ في المائة من السكان. وتحقق توافق الآراء على خطوات هامة هدفها النهائي إقامة حكومة وحدة وطنية. كما تمت صياغة دستور مؤقت يستند الى توافق الآراء بين الأطراف، وهذا يدلل على الطبيعة الديمقراطية لهذه العملية.

ستتم صياغة الدستور النهائي من جانب جمعية تأسيسية في عملية مبتكرة تتضمن آليات لتجنب العقبات أو للتغلب عليها. ويشترك لإقراره موافقة أغلبية بنسبة ٦٠ في المائة من المشتركين في التصويت. وسيؤدي هذا الى إثراء المناقشة الدستورية، ويساعد على تحديد المزيد من التغيرات في جنوب افريقيا.

ونحن نشيد بنيلسون مانديلا، زعيم شعب جنوب افريقيا، الذي لا شك في زعامته والذي لولا وجوده وقيادته لكان من المستحيل تقريبا أن نتخيل المناسبة التي نحتفل بها اليوم. لقد بين لنا سجنه الذي دام ٢٥ سنة وهو يدافع عن مُثُله النبيلة ويكافح من أجلها أن القضايا الكبرى مثل العدالة وحقوق الإنسان لا بد وأن ننتصر في نهاية المطاف. واستطاع مانديلا، بالتحلي بالصبر والتواضع والمثابرة، وبالتأكيد على الحوار وتهميش العنف الذي كان هو وأتباعه من ضحاياه، أن يحقق مع شعبه ما يمكن أن يعتبره الكثيرون بمثابة المعجزة، ألا وهو نهاية الفصل العنصري.

إن التضحيات التي قدمها نيلسون مانديلا وكثيرون غيره لم تذهب سدى. فقبل بضعة أيام فقط منحته لجنة جائزة نوبل، هو والسيد فريدريك دي كليرك، جائزتها للسلام، وهي أسمى تعبير عن التكريم، وكرمت بها من خلالهما كل مواطني جنوب افريقيا، أيا كان لون بشرتهم، الذين ناضلوا للقضاء على الفصل العنصري نظرا لقناعتهم بأن جميع البشر متساوون وأنه ليس ولا يمكن أن يكون هناك قط أي عرق أسمى من غيره من الأعراق.

لقد اكتسب نيلسون مانديلا وفريدريك دي كليرك مكانة رفيعة ليس فقط في تاريخ جنوب افريقيا بل أيضا في تاريخ الجنس البشري. وستكون كلماتهما وأفعالهما نموذجا يحتذى لكل الذين يؤمنون إيمانا راسخا بالسلم والمصالحة الوطنية والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان. إن نهاية الفصل العنصري تتحقق نتيجة للجهود الهائلة التي بذلها شعب جنوب افريقيا، والقيادة الناضجة والمتفانية لنيلسون مانديلا وفريدرك دي كليرك، والدعم المستمر من المجتمع الدولي.

وتتمثل الخطوات الهادفة الى المضي قدما على الطريق الطويل المؤدي الى الحرية لأغلبية سكان جنوب افريقيا في: إعلان تاريخ الانتخابات، واعتماد الاتفاقات المتعلقة بالانتخابات، وإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي. كل هذا يجعل التغيرات في جنوب افريقيا لا رجعة فيها. ولكن بالرغم من هذا ما زال هناك من الأسباب ما يدعو الى توخي المجتمع الدولي الحذر واليقظة المستمرة. فالعنف السياسي ما زال مستمرا الى جانب التهديدات بإزاحة عملية الانتقال الى الديمقراطية عن مسارها. لذلك يجب أن يستمر النضال ضد الأعداء التاريخيين لشعب جنوب افريقيا، أي: الفقر والظلم وانتهاكات حقوق الإنسان.

ونرى أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل جهودها، على الرغم من المنجزات التي تحققت، للمساعدة في حل المشاكل التي تواجه جنوب افريقيا، وفي تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الجمعية العامة بشأن الفصل العنصري المعتمد بتوافق الآراء عام ١٩٨٩ وفي كل القرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن. وعلى الأمم المتحدة أيضا أن تضطلع بدور مركزي في مراقبة انتخابات نيسان/أبريل ١٩٩٤. وفي هذا الصدد، رحبنا بنداء رئيس مجلس الأمن لتوخي المرونة في تخطيط مشاركة الأمم المتحدة في انتخابات نيسان/أبريل ١٩٩٤ وبردود الأمين العام في هذا الصدد.

تود بلدان أمريكا الوسطى أن تغتنم هذه الفرصة التاريخية لتهنئ اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على العمل الذي أنجزته. كما تهنئ الأمين العام وكل البلدان التي شاركت ولا تزال تشارك في دعم عملية بناء جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية ولا عنصرية. ونشيد كذلك بشعب جنوب افريقيا الذي ما فتئ يناضل بشجاعة وتصميم من أجل تحقيق أهدافه في الحرية والعدالة، وبحرص على المصالحة الوطنية والديمقراطية ويلتزم بهما.

على الرغم من كل ما حدث، كان عام ١٩٩٣ عاما إيجابيا. ومن الأحداث التي ستجعلنا نذكره طويلا، رغم استمرار الأزمات في يوغوسلافيا السابقة وهايتي والصحراء الغربية وليبريا والصومال ووجود صراعات أخرى لم تحسم بعد، الاتفاق بين اسرائيل وفلسطين والتطورات التي أعقبته رغم المشاكل والمخاطر التي ما زالت مستترة، وأيضا القضاء على الفصل العنصري بشكل لا رجعة فيه. ويحدونا الأمل في أن تتمكن تلك البلدان من حسم مشاكلها وأزماتها بفضل جهود شعوبها وقادتها، وبالتعاون مع المجتمع الدولي، حتى يتسنى لنا أن ندعم النظام الدولي الجديد الذي نتوجه إليه بشدة. وجدير بالذكر أن نيلسون مانديلا قال ما يلي في بيانه الذي ألقاه في مركز جوهانسبرغ التجاري العالمي يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر:

"يمكننا أن نبني مجتمعا يقوم على الأخوة وعلى طابعنا المشترك، مجتمعا يستند الى التسامح. فهذا هو السبيل الوحيد المتاح لنا. إنه السبيل الى مستقبل مجيد لنا على كوكبنا الرائع. فلنتكاتف معا ولنسر الى الأمام صوب المستقبل".

السيد فلوسوفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

اسمحوا لي أن أبدأ بياني بالإعراب عن اقتناع وفدي بأن هذه هي المرة الأخيرة التي تتناول فيها الجمعية العامة مسألة الفصل العنصري. إن هذا الفصل المظلم من التاريخ، وهذه الجريمة الكريهة ضد الجنس البشري، بلغا مرحلة اللاعودة وسينتهيان قريبا. سينظر الى هذا دائما على أنه أقوى تحذير للأجيال القادمة من الجنس البشري. وسنتذكر ضحايا الفصل العنصري والأبطال الذين سقطوا في كفاحهم الطويل الحافل بالآلام ضد هذه البلية.

وفي الوقت الذي يزداد فيه زخم التطورات الهامة في جنوب افريقيا، نتوقع بزوغ فجر مبكر لمرحلة جديدة لهذا البلد وقيام دولة حرة وديمقراطية وغير عنصرية تكون موطنا حقيقيا لجميع السكان فيها بصرف النظر عن لون بشرتهم.

بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر أشار السيد نيلسون مانديلا في بيانه الى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، الذي أدلى به من فوق هذه المنصة، الى التغيرات التاريخية التي حدثت في بلده وطلب الى المجتمع الدولي أن يرفع جميع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا.

وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر تم التوصل الى اتفاق بشأن دستور مؤقت لجنوب افريقيا. ولئن كانت الاختلافات لا تزال باقية، فإن هذا الدستور يشكل مرحلة جديدة في الانتقال الى مجتمع غير عنصري.

بتاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر عقد اجتماع المجلس التنفيذي الانتقالي الذي يضم ٣٢ عضوا وانتهت بذلك ثلاثة عقود تقريبا من الحكم الاحتكاري للبيض في جنوب افريقيا. ونحن واثقون من أن المجلس سيبدي فعالية في الإشراف على البلد الى أن تجري الانتخابات الديمقراطية في نيسان/أبريل المقبل. ونظرا لأن المجلس المتعدد الأطراف أصبح جاهزا لتولي مهامه فإن بولندا تؤيد تأييدا كاملا القرار الخاص بإنهاء الحظر على النفط المفروض على جنوب افريقيا.

أود أن أحيي حكمة وشجاعة السيد مانديلا والرئيس دي كليرك لإحراز تقدم كبير في الإنهاء السلمي لحكم الأقلية البيضاء، النظام الذي جلب الألم والمذلة للملايين. ونرى أن جائزة نوبل للسلام ما كان يمكن أن تعطى لغيرهما.

إن طريق جنوب افريقيا الى الديمقراطية يواجه اختبارات حاسمة، إن قادة الجناح اليميني الأبيض والقادة السود المحافظين يهددون بشن حملة عصيان مدني، ويهددون حتى بالقيام بمقاومة مسلحة إذا ما نفذت الحكومة حكم الأغلبية دون أن تستجيب لمطالب الأقلية البيضاء في تقرير المصير. ونأمل في أن يمتنع حزب الحرية إنكاثا وجماعات الانفصاليين الأفريكان والذين يؤمنون بسمو جنسهم عن مقاطعة الانتخابات وعن القيام بالعصيان المسلح الذي ألمحوا إليه. ونحن مقتنعون أشد الاقتناع بأن المفاوضات السلمية والتعاون السلمي بين جميع الأطراف هي وحدها التي توصل الى

حل للعنف الذي يولد مناخا معاديا للعملية الديمقراطية في جنوب افريقيا. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل اشتراكها النشط في تلك العملية، بما في ذلك الإشراف على الانتخابات التي ستجري في نيسان/أبريل ١٩٩٤. إن بولندا ستكون على استعداد - إذا طلب منها ذلك - لتوفير عدد من المشرفين على الانتخابات لهذا الغرض.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة فريشيت (كندا).

في الختام أرجو أن تسمحو لي بأن أعرب عن الرأي القائل بأن السلم والازدهار الدائمين في جنوب افريقيا وفي المنطقة كلها لا يمكن كفالتهما إلا إذا تدعمت الإصلاحات النظامية بنمو اقتصادي وبحل سريع للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة في ذلك البلد. لذلك يجب النظر في حالة الاقتصاد في جنوب افريقيا في سياق دولي أوسع، وبصفة خاصة في سياق جميع البلدان الأفريقية. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تكون على استعداد لتناول هذه المسألة عندما تصبح جنوب افريقيا مرة أخرى شريكا متكافئا وعضوا في المجتمع الدولي.

السيد نياكيي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

إن التقدم الملحوظ المحرز في السنوات القليلة الماضية، وبصفة خاصة منذ عام ١٩٨٩، صوب القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية يمكن قياسه بطبيعة المناقشة التي تدور في الجمعية العامة وبعدد القرارات المتعلقة بالفصل العنصري التي تعتمد وبمضمون هذه القرارات ونمط تصويت الدول الأعضاء عليها. وعندما بلغ القمع والقهر، اللذان يمارسهما الفصل العنصري أوجهما في الثمانينات، كان عدد القرارات السياسية التي تعتمدها الجمعية العامة كل سنة يتراوح بين ٨ و ١٢ قرارا. في العام الماضي انخفض العدد الى ٥. وفي هذا العام يطلب من الجمعية العامة أن تعتمد قرارين فقط. وهذا دليل على توافق الآراء على أن التطورات التي بدأت تحدث في جنوب افريقيا منذ هذا الوقت من العام الماضي تشكل التغيرات الهامة التي لا رجعة فيها التي توخاها الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي لعام ١٩٨٩.

إن الاتفاق الذي توصل إليه المجلس التفاوضي بشأن الدستور المؤقت وإنشاء اللجنة المستقلة للانتخابات واللجنة المستقلة لوسائط الإعلام والهيئة المستقلة للإذاعة والمجلس التنفيذي الانتقالي، بالإضافة الى اعتماد البرلمان للتشريعات الضرورية التي تمكن من إنشاء هذه الهياكل الانتقالية، تشكل جميعها تحولا عميقا للحالة في جنوب افريقيا. وفي حين أن الطريق الى الهدف النهائي لا يزال طويلا ومليئا بالصعاب، لا يمكننا أن ننكر أنه مهما يحدث في تلك البلاد، فإن الأمور لن تعود الى ما كانت عليه أبدا.

إن وفدي يهنئ جميع الأطراف في المفاوضات على هذه الإنجازات، ويهنئ بصفة خاصة ممثلي غالبية الشعب في جنوب افريقيا الذين طال قمعهم وحرمانهم من ممارسة حقوقهم الانتخابية، وذلك لمثابرتهم وقدرتهم على التوفيق عن طريق المفاوضات المطولة التي جعلت تحقيق هذه الاتفاقات التاريخية أمرا ممكنا.

إننا نرحب بعقد الاجتماع الافتتاحي للمجلس التنفيذي الانتقالي في كيب تاون يوم الثلاثاء ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. إن وسائط الإعلام مذنبة لمبالغتها بوصف الاجتماع بأنه يمثل "نهاية حكم الأقلية في جنوب افريقيا". إن الوصف الأكثر دقة هو ما قاله الأمين العام للمؤتمر الوطني الافريقي سيريل رامافوسا، وعضو المجلس التنفيذي الانتقالي. إن كثيرين منا سيتفقون معه في أن يوم الثلاثاء ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ "يمثل بداية النهاية لحكم الأقلية". وقد تأكد ذلك في البيان الذي أدلى به نظيره في الحكومة روئيف مايير، من أن مهمة المجلس التنفيذي الانتقالي كانت إعداد ميدان العمل السياسي وأن المجلس ليس حكومة بديلة.

ونحن في الجمعية نحث على الإسراع بإنشاء الهياكل الانتقالية الأخرى. ولئن كانت جميع هذه الهياكل تضطلع بمهام عاجلة وهامة فلا يمكن أن يكون هناك أدنى شك في أن أكثر المهام إلحاحا في الوقت الحاضر تتعلق بالعملية الانتخابية. إن تاريخ ٢٧ نيسان/أبريل قريب للغاية. وينبغي أن تبدأ الاستعدادات الضخمة المطلوبة. وبالتالي ينبغي للجمعية العامة أن تستخدم المناقشة الحالية لحث المجلس التنفيذي الانتقالي على الإسراع في إنشاء اللجنة المستقلة للانتخابات حتى يمكن السير في عملية الانتخاب.

لكننا لا يسعنا أن ننتظر حدوث هذا قبل أن نفكر في البدء في الاستعداد للمشاركة في العملية. لقد طالب شعب جنوب افريقيا، عن طريق المجلس التفاوضي بأن يتدخل المجتمع الدولي في الإعداد

للانتخابات وفي إدارتها.

ووفقا لما هو موضح في القرار الذي اعتمده المجلس التفاوضي المتعدد الأحزاب في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، من المتوقع أن توفر الأمم المتحدة عددا كافيا من المراقبين الدوليين لرصد العملية الانتخابية، ولاتخاذ الترتيبات اللازمة لتحقيق ذلك على وجه السرعة، وبخاصة الترتيبات التي تكفل وزع المراقبين الدوليين على نحو فعال ومنسق بالتعاون الوثيق مع اللجنة المستقلة للانتخابات. وهذه المسؤولية يستتبعها الاضطلاع بأعمال عديدة تتطلب الكثير من التخطيط المفصل. ويثني وفدي على الأمين العام لإتخاذه القرار بإيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات الى جنوب افريقيا، ويعرب عن أمله في أن تقدم تقريرها في أقرب وقت ممكن.

وحقيقة أننا أحرزنا تقدما صوب جنوب افريقيا جديدة لا يعني أن تقلل من تيقظنا. والتيقظ ما زال أمرا أساسيا، ليس لأن تحقيق الهدف النهائي المنشود ما زال بعيد المنال فحسب، بل كذلك لأن عقبات خطيرة ما زالت على الطريق تهدد بتقويض العملية.

ومن بين هذه العقبات، العنف المتأصل الذي لا يزال يمزق البلد. ولقد زهقت أرواح كثيرة في أعمال العنف هذه، ٠٠٠ ١٣ نفس منذ أن تولى الرئيس دي كليرك الحكم. ولا يمكن أن يسمح العالم باستمرار هذه المذبحة الطائشة. وفي فترة ما قبل الانتخابات، المقرر إجراؤها قبل نيسان/أبريل من العام القادم، من الضروري على وجه الخصوص فعل كل شيء لوضع حد للعنف بغية تهيئة الجو اللازم لممارسة النشاط السياسي الحر.

ومثلما أكد العديد من الوفود في المناقشة الدائرة حول العنف على مدى السنوات الثماني الماضية تقريبا، فلئن كانت المسؤولية عن وضع حد للعنف تقع على كل سكان جنوب افريقيا، فإن المسؤولية الأولى تقع على عاتق حكومة جنوب افريقيا. فهي السلطة المسؤولة عن كفالة الأمن والسلامة لكل المواطنين، ولا بد من مطالبتها بتحمل هذه المسؤولية.

وحتى اعتراف الرئيس دي كليرك الأخير بوجود قوة ثالثة، كانت الحكومة دائما تنفي أن لها يدا في إثارة أعمال العنف ذات الدوافع السياسية والتي تعاني منها البلدات منذ منتصف الثمانينات. مع ذلك، فإن الأدلة على وجود أيد خفية وراء أعمال العنف المزعومة التي يرتكبها السود ضد السود كانت دامغة الى حد أن نفي الحكومة المستمر لتواطؤها أو تسترها على قوات الأمن وعملائها لم يعد يقنع إلا السذج. وللأسف، فإن هذا الاعتراف لم يؤثر على الحالة تأثيرا ملموسا. فالعديد من توصيات لجنة غولدستون لم ينفذ بعد. والمرتزقة الأجانب الذين استعين بهم لإثارة أعمال العنف لا يزالون موجودين داخل البلاد. وعدم التحقيق في أعمال العنف التي تم الإبلاغ عنها والتي تفيد بتورط كبار الوزراء في الحكومة في الاغتيالات السياسية تشير الى أكثر من اللامبالاة من قبل الحكومة.

وثمة نوع جديد من العنف يلوح في الأفق ويشكل تهديدا خطيرا لعملية السلام يتمثل في قوات الجناح اليميني تحت قيادة الأعضاء السابقين للقوات الدفاعية في جنوب افريقيا. وقد حذر المجتمع الدولي بشدة من نوايا هذه القوات، وبخاصة فيما يتعلق بالعملية الانتخابية. ويجب فعل كل شيء ممكن لردعها.

كل ما ورد ذكره أعلاه يعني أن هناك ضرورة ملحة لزيادة وجود المجتمع الدولي في جنوب افريقيا وزيادة ظهور هذا الوجود. والرصد الخارجي لأعمال العنف ساعد على ردعها الى حد ما. ولكن لم يفعل ذلك بالقدر الكافي. وغني عن البيان أن هناك ضرورة لفعل المزيد، وبخاصة لمواجهة التهديدات بالإخلال بالعملية الانتخابية.

وتوقع قيام الأمم المتحدة بدور مركزي في العملية الانتخابية علاوة على الدور الذي تضطلع به بصورة مستمرة في مجال رصد أعمال العنف، بفرض مسؤولية خاصة على المنظمة. ووفدي يحث الأمم المتحدة على مواجهة التحدي وعلى الإعلان عن تعهده بدعم هذه الجهود على أكمل وجه.

ووجود الأمم المتحدة في جنوب افريقيا إنما هو وجود صغير جدا في هذه اللحظة. ونحن نرحب بالترتيبات التي يجري إتخاذها في الوقت الراهن لرفع هذا الوجود الى ١٠٠. مع ذلك، سيكون وجودا أصغر من أن يواجه التحدي، الذي يعد صعبا بصورة كافية في هذه اللحظة ولكن من المؤكد أن يزداد صعوبة بسبب المشاكل التي ستنشأ خلال عملية الانتخابات.

إننا لا نريد أن نستبق تقرير بعثة الأمين العام لتقييم الاحتياجات في جنوب افريقيا. فما هو واضح تمام الوضوح هو أن شعب جنوب افريقيا له الكثير من التوقعات بشأن ما يمكن للمنظمة أن تفعله لمساعدته في الاضطلاع بالعملية السلمية. ويجب علينا ألا نخيب

آماله.

لقد تصرف المجتمع الدولي على نحو خاطئ في أنغولا. والنتيجة كانت أن شعب أنغولا دفع ثمنا غاليا - ١ ٠٠٠ شخص يموتون يوميا. وتصرفنا الخاطئ مكن جوناس سافيمبي من أن يتذرع بحدوث "غدر". وأدى ذلك الى الانتقاص من هيبة الأمم المتحدة ومكانتها. لذا يجب أن نحسن التصرف في جنوب افريقيا، ليس لأننا تعلمنا درسا مريرا من تجربة أنغولا فحسب، بل أيضا لأننا لا يسعنا أن نتحمل النتائج المترتبة على سوء التصرف هناك. إن النتائج المترتبة على سوء التصرف مخيفة الى حد لا يمكن تصوره. ويجب ألا نتيح الفرصة لنظراء سافيمبي في جنوب افريقيا للتذرع بأية ذريعة والإدعاء بحدوث "غدر".

ولتحقيق ذلك، يجب أن نسعى الى ضمان وجود مراقب واحد على الأقل في كل مركز للانتخابات. وقد يكون المال قليلا، لكن وفدي يعتقد بأن المجتمع الدولي يمكنه أن يتحمل تكلفة هذه العملية، على الأقل لأن البديل، وهو حرب عنصرية، سيكون أكثر تكلفة بكثير. لقد استثمرنا الكثير جدا في عملية السلم في جنوب افريقيا ولن يمكننا أن نتحمل النتائج المترتبة على الفشل عشية النجاح.

السيد عبد الغفار (البحرين):

على مدى العامين الماضيين وحتى الآن وجنوب افريقيا تشهد مزيدا من الاصلاحات السياسية كان أبرزها إلغاء قوانين الفصل العنصري وبدء المحادثات الدستورية التي تمخض عنها الاتفاق على مشروع الدستور المؤقت وقانون الانتخابات، والاتفاق على إجراء الانتخابات الدستورية في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

وقد أدت هذه الاتفاقات الى تشكيل المجلس التنفيذي الانتقالي الذي يضم تيارات تمثل جميع فئات الشعب للمشاركة في مراقبة السلطة التنفيذية خلال الفترة الانتقالية. ونحن بدورنا نرحب بتشكيل ذلك المجلس للمساهمة في عملية الاصلاحات الدستورية.

ويحظى باهتمامنا الاتفاق الأخير حول وضع دستور جديد لجنوب افريقيا. وإذا كان هذا الاتفاق يعتبر حدا فاصلا لبدء عهد جديد في جنوب افريقيا يقوم على أنقاض عهد اتسم بالتمييز العنصري قرابة ثلاثة قرون متواصلة، فهو أيضا بمثابة لبنة لإعادة الوحدة الوطنية وإحلال السلام في ربوع جنوب افريقيا.

ومن الإنصاف القول إن تلك التطورات إنما تنبع من الرغبات الصادقة لدى شعب جنوب افريقيا بمختلف فئاته فيما يتعلق بنسيان الماضي وفتح صفحة جديدة للعلاقات فيما بينهم من خلال إحداث تغييرات سياسية جذرية. ولا يسعنا هنا إلا أن نكرر تأييدنا لعملية الإصلاحات الدستورية الجارية حاليا في جنوب افريقيا، ونتمنى في الوقت ذاته أن تتوصل الأطراف المعنية الى حلول لجميع المسائل الفنية المتعلقة بالإصلاحات الدستورية التي لا تزال عالقة حتى الآن.

لقد أدت الاصلاحات الدستورية التي شهدتها جنوب افريقيا مؤخرا الى تغيير الموقف العالمي تجاه القيود الاقتصادية المفروضة عليها وذلك كبادرة لتشجيعها على مواصلة تلك الاصلاحات. وتجلى ذلك في القرار التاريخي ١/٤٨ المتخذ في بداية هذه الدورة والذي أرست الجمعية العامة فيه مبادئ رفع القيود والتدابير التي فرضتها على جنوب افريقيا في المجال الاقتصادية من حيث وقف سريان جميع الأحكام والتدابير الخاصة بالحظر الاقتصادي والقيود المفروضة على العلاقات الاقتصادية مع جنوب افريقيا أو مواطنيها في مجالات التجارة والاستثمار والمال والسفر والنقل في الحال، وكذلك وقف سريان جميع الأحكام المتعلقة بفرض الحظر على توريد النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا وعلى الاستثمار في الصناعة النفطية اعتبارا من بدء مباشرة المجلس التنفيذي الانتقالي لأعماله.

ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نتقدم بالتهاني لشعب جنوب افريقيا على ما تم انجازه حتى الآن من إصلاحات دستورية جسد أهميتها المجتمع الدولي في موقفه الصريح تجاه تلك التطورات المشجعة من خلال رفع الحظر الاقتصادي والنفطي والتصرف بطريقة تنسجم مع رغبات شعب ذلك البلد.

ونحن بدورنا نؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة لأجل مساعدة شعب جنوب افريقيا في عملية التغيير السياسية الشاملة بما يقتضي منا الاعراب عن امتناننا للدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جنوب افريقيا فيما يختص بالجهود التي تبذلها للمساعدة في تلك العملية.

لقد ظهر اتجاه سلبي في خضم عملية التغيير والاصلاح السياسي كاد أن يؤثر على تلك الاصلاحات لولا الحكمة التي أبداها زعماء الأحزاب السياسية المختلفة في جنوب افريقيا. ولقد تمثل ذلك الاتجاه في

أعمال القتل والعنف والتي راح ضحيتها خلال الأشهر القليلة الماضية العديد من الابرياء بسبب انتمائهم الفئوي أو العرقي ودونما اقترافهم أي ذنب أو ارتكابهم أي جرم.

وفي الوقت الذي نؤيد فيه عمليات الاصلاحات الدستورية بجنوب افريقيا، لا يسعنا إلا أن نعبر أيضا عن قلقنا العميق إزاء استمرار دوامة العنف وعمليات القتل والتصفية في جنوب افريقيا. ونود أن نؤكد على أهمية التحلي بضبط النفس ونبذ تلك الاعمال من قبل جميع الفئات وذلك لضمان نجاح عملية الاصلاحات السياسية. كما نعرب عن وطيد الأمل في أن تحل جميع الخلافات بين فئات شعب جنوب افريقيا واحزابها من خلال التفاوض والحوار البناء.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

إن نظر الجمعية العامة لأكثر من أربعة عقود في سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا يدخل هذا العام مرحلة حاسمة. ولا شك في أن الضوء في آخر النفق يبدو الآن أنه يمكن رؤيته. إلا أن الكثير مازال يجب إنجازه.

وقد لاحظ وزراء خارجية ورؤساء وفود بلدان حركة عدم الانحياز بمزيد من الارتياح، في اجتماعهم الذي عقد مقر الأمم المتحدة في ٤ تشرين الأول/اكتوبر الماضي، أن ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤ قد تحدد - عن طريق المفاوضات متعددة الأطراف في جنوب افريقيا - موعدا لإجراء أول انتخابات ديمقراطية، ولئن كان الوزراء قد أعربوا عن أملهم في أن تمكن الانتخابات من إقامة مجتمع متحد وديمقراطي وغير عنصري في جنوب افريقيا، فإنهم أعلنوا عن عميق قلقهم إزاء تصاعد العنف السياسي في جنوب افريقيا. وفي هذا الصدد، ناشدوا سلطات جنوب افريقيا أن تتحمل مسؤوليتها الأساسية في كفالة الحفاظ على أمن جميع المواطنين. وفي نفس هذا الإطار، ذكر مجلس الأمن في بيانه الرئاسي في ٢٤ آب/اغسطس ١٩٩٣ بقراره ٧٦٥ (١٩٩٢) الذي نص على أنه يتعين على سلطات جنوب افريقيا أن تتخذ كل التدابير اللازمة لكي تضع حدا فوريا للعنف ولكي تحمي حياة وممتلكات جميع سكان جنوب افريقيا.

والواقع أن الحالة الراهنة في جنوب افريقيا لاتزال تثير القلق الشديد. ولا تزال العناصر المتطرفة تهدد بإدخال البلد في حرب أهلية بغرض إيقاف الانتقال السلمي صوب ديمقراطية غير عنصرية تخدم مصالح كل سكان جنوب افريقيا. والأسوأ من ذلك، وفقا لتقرير وضعته اللجنة الدائمة للتحقيق في أعمال العنف في جنوب افريقيا برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون (وكالة الانباء الفرنسية في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)، يعمل بعض رجال الشرطة في فرق اغتيال، يقتلون المناضلين السياسيين، بما فيهم المناضلون من المؤتمر الوطني الافريقي. وفي هذا العام وحده، بلغ عدد القتلى في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ما يقرب من ٤ آلاف قتيل. وباختصار، أصبحت عمليات القتل ومذابح المدنيين الأبرياء والعنف الطائش من كل شكل من الأحداث اليومية المتكررة في ذلكالبلد، وهذا خطر يهدد بإزاحة عملية الانتقال السلمي عن مسارها - تلك العملية التي كان من الصعوبة البالغة الاضطلاع بها.

وعلى المجتمع الدولي، في مواجهة لهذه الحالة، أن يعلن بقوة عن استنكاره الشديد للعنف المستمر، ورفضه - في أية ظروف - أن يسمح لهذا العنف بأن يعرقل الانتقال السياسي لجنوب افريقيا. ولهذا، يجب بذل الجهود الحاسمة واتخاذ التدابير الجديدة الصارمة لضمان الانتقال السلمي السلس لهذا البلد صوب نظام ديمقراطي غير عنصري.

وترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بانشاء المجلس التنفيذي الانتقالي في ٧ كانون الأول/ديسمبر. فلأول مرة في تاريخ جنوب افريقيا يصبح للسود حق الإدلاء برأي مساو في إدارة شؤون البلد، بما في مجالات الدفاع والمحافظة على النظام، والشؤون المالية، والشؤون الخارجية، والحكومة المحلية والإقليمية. ويحدونا كبير الأمل في أن يحقق ذلك المجلس مهامه التاريخية بفعالية، ولا سيما مهمة التحضير للانتخابات التشريعية متعددة الأعراق الأولي المقرر اجراؤها في نيسان/ابريل ١٩٩٤.

وما دام عليهم أن يعيشوا معا فوق تراب جنوب افريقيا، فإن المطلوب من البيض والسود وغيرهم في جنوب افريقيا أن ينسوا ماضيهم، وأن يعملوا معا على تهيئة ظروف مستقرة لتنظيم الانتخابات متعددة الأعراق وعقدها على النحو الصحيح.

لقد سبق لشعب جنوب افريقيا أن عانى كثيرا، وهو شعب له، مثله مثل بقية الشعوب الحق في السلام الذي يمكنه من إعادة بناء وطنه. ومما لاشك فيه، أنه سيستفيد بصورة كبيرة من السلام الذي يجري تشييده

في جنوب افريقيا هذه الموحدة الديمقراطية اللاعنصرية.

السيد سيمونز (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
عندما تكلم ممثل استراليا في الجمعية العامة أثناء مناقشة هذا البند في دورتها السابعة والأربعين، أعربنا عن القلق بشأن الطريقة التي أخذت تنحرف بها عملية الاصلاح السياسي التي طال انتظارها في جنوب افريقيا. وسجلنا ما نراه من ضرورة قيام جميع الأطراف في العملية بتوفير القيادة الضرورية لإعادة الزخم لمسيرة التغير.

ولهذا فإننا نشعر بارتياح كبير، إذ نحيط علما اليوم بالشوط الذي قطع منذ ذلك الحين والاتفاقات التاريخية التي تم التوصل اليها - خصوصا، تلك المتعلقة بإنشاء مجلس تنفيذي انتقالي بدأ عمله الآن، وهيئات أخرى تكفل ساحة ممهدة لإجراء أول انتخابات ديمقراطية لا عرقية في جنوب افريقيا في نيسان/ابريل القادم. وتم الاتفاق أيضا على عناصر الدستور المؤقت.

وفي هذه الدورة التي نأمل خالص الأمل أن تكون آخر دورة تجري فيها الجمعية العامة مناقشة لمسألة الفصل العنصري في جنوب افريقيا - وآخر دورة عادية تعقدها الجمعية دون اشتراك وفد من جنوب افريقيا الموحدة والديمقراطية - سيكون من المفهوم أن نتحدث عما أنجزه المجتمع الدولي نتيجة لحملته الطويلة، دعما للقوى الديمقراطية في جنوب افريقيا وبالاشتراك معها، من أجل إنهاء نظام العنصرية المؤسسية في ذلك البلد.

ولكن يجب علينا ألا نغتر بنصرنا. فعملية تعميم الديمقراطية في جنوب افريقيا ما زالت هشة وتتطلب استمرار دعمنا. ويجب علينا، تحديدا، أن نؤيد بقوة النداء الذي وجهه مجلس الأمن في بيانه المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي يعيد تأكيده مشروع القرار الجامع الرئيسي بشأن الفصل العنصري الذي نوشك على اعتماده - إنه نداء

"يحث جميع الأحزاب في جنوب افريقيا، بما فيها التي لم تشارك على الوجه التام في المحادثات المتعددة الأحزاب، على احترام الاتفاقين اللذين تم التوصل اليهما أثناء المفاوضات، وإعلان التزامها من جديد بالمبادئ الديمقراطية، والاشتراك في الانتخابات، وحل المسائل المتبقية بالوسائل السلمية وحدها". (S/26785)

لقد رأينا بعض الناس في جنوب افريقيا - ممن يخشون احتمال فقدان مصالحهم الضيقة في ظل الدستور الديمقراطي الجديد - يهددون بتقويض ذلك الدستور. ورأينا العنف في جنوب افريقيا - وهو ظاهـــرة، وصفناها في العام الماضي بأنها مفزعة ومفجعة - يزداد سوءا. ويجب على المجتمع الدولي أن يوضح للذين يقاطعون حاليا عملية المجلس التنفيذي الانتقالي بأنه ينبغي عليهم الانضمام الى أغلبية مواطني جنوب افريقيا دعما لمرحلة الانتقال الى الانتخابات الديمقراطية، وقيام حكومة جديدة بعد نظام الفصل العنصري وإنهاء أية تهديدات بالانفصال والعنف. إن رفضهم الاشتراك في العملية الديمقراطية، لن يؤدي بهم إلا الى مواجهة المزيد من التهميش.

ثانيا، ينبغي أن نعبئ أنفسنا لتوفير ما التمسه المجلس التفاوضي المتعدد الأحزاب من دعم ومساعدة من الأمم المتحدة، بالإضافة الى منظمات دولية أخرى، في إجراء الانتخابات في نيسان/ابريل القادم. وهذه الانتخابات ذات الأهمية البالغة بالنسبة لاستقرار البلاد وتوجيهها في المستقبل، يجب أن تكون، وأن تعد، انتخابات عادلة وديمقراطية لا تجرفها انتقادات أولئك الذين سيطعنون بلا شك في سلامتها وشرعيتها.

إن الوقت المتاح قصير، والمهمة جسيمة. فالانتخابات التي تنطوي على منح الحق الانتخابي للأغلبية العظمى من مواطني جنوب افريقيا للمرة الأولى، على مبعدة أربعة أشهر لا غير، واللجنة الانتخابية المستقلة لم تبدأ أعمالها بعد ولم تجهز بالموظفين لحد الآن. ومن الأساسي الإسراع بالتخطيط الجاري في أمانة الأمم المتحدة حتى يتسنى للأمم المتحدة الاستجابة لهذا التحدي بسرعة وبطريقة فعالة.

ثالثا، وبعد رفع الجزاءات، باستثناء الحظر الإلزامي على الأسلحة الى جنوب افريقيا، نتيجة النداء الذي وجهه من هذا المكان السيد نيلسون مانديلا في ٢٤ أيلول/سبتمبر، يجب علينا أن نبذل قصارانا لتعجيل التجارة والاستثمار في جنوب افريقيا. لقد كانت الجزاءات فعالة في إعادة نظام الفصل العنصري الى رشده. والآن وقد تم رفع الجزاءات، فإن من الضروري أن تتمتع جنوب افريقيا بفوائد المشاركة التامة في التجارة والاستثمار الدوليين. إن التشوهات الاقتصادية

والاجتماعية للفصل العنصري قد تركت اقتصاد جنوب افريقيا في حالة محفوفة بالمخاطر. وكما قال لنا السيد نيلسون مانديلا في ٢٤ أيلول/سبتمبر، فإن نسيج مجتمع جنوب افريقيا تتهدده في الصميم الزيادة في معدلات البطالة والتشرد والجرائم العنيفة.

وبمجرد أن يتم إنشاء النظام الديمقراطي، ستكون توقعات ضحايا الفصل العنصري كبيرة وعاجلة ومسوغة. إن المزايا الاجتماعية والاقتصادية يجب أن تتدفق بسرعة إذا ما أريد لمهام التعافي وبناء الدولة أن تتم بنجاح في مجتمع أوقعه الفصل العنصري في الاضطراب أمدا طويلا. والحكومة الجديدة لجنوب افريقيا يجب أن يتوافر لها المال الكافي لتعزيز وإدامة النمو الاقتصادي الذي سيعود بالفائدة لا على جنوب افريقيا وحدها وإنما أيضا وحقاً على بلدان افريقية أخرى كذلك.

إن استراليا تعتز بسجلها في سنوات النضال لإنهاء الفصل العنصري، وهي تعتز بسجلها في الاستجابة للتحديات التي تتفتق عنها الحالة في جنوب افريقيا اليوم. واستراليا كانت أيضا عضوا نشطا في لجنة الكومنولث لوزراء الخارجية المعنية بالجنوب الافريقي، التي وفرت توجيها ودافعا على مستوى رفيع لسياسات الكومنولث لإزالة الفصل العنصري في جنوب افريقيا.

إن استراليا التي تقيدت بدقة ولمدة طويلة بنظام الجزاءات المفروض على جنوب افريقيا، وكانت فعالة في زيادة حقل جزاءات الكومنولث في المجال المالي الحاسم، قد أعلنت عن رفع جميع الجزاءات، باستثناء الحظر الإلزامي على توريد الأسلحة الى جنوب افريقيا. وهذا الإعلان قد ورد في البيان الذي أدلى به وزير الخارجية غاريث ايفانز في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ - في نفس اليوم الذي أدلى فيه السيد مانديلا ببيانه التاريخي. وبعد ذلك بقليل تم الإعلان عن تدابير لتحفيز التجارة والاستثمار في جنوب افريقيا.

وما برحت استراليا من المساهمين منذ وقت طويل في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا وبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي، والى أن يتسنى استيعاب هذين البرنامجين ضمن البرامج القطرية العادية للأمم المتحدة، ستواصل استراليا إسهامها فيهما في العام القادم.

وستواصل استراليا المساعدة في عملية التغيير في جنوب افريقيا من خلال توفير المعونة بموجب برنامج المساعدة الخاصة لأبناء جنوب افريقيا الذي تضطلع به استراليا، وفي ١٩٩٣ -١٩٩٤، سيتم تقديم مبلغ ٧ ملايين دولار استرالي لمساعدة جنوب افريقيا خلال الفترة الانتقالية الى الديمقراطية. وسوف تتضمن المشاريع الاسترالية تقديم المساعدة فيما يتعلق بالعملية الانتخابية والسياسة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، ووسائط الإعلام، وتدريب موظفي الخدمة المدنية، وإصلاح الحكم المحلي.

وأخيرا، أسهمت استراليا بموارد بشرية ومالية في بعثة مراقبي الكومنولث في جنوب افريقيا، ولديها خطط متقدمة لتقديم المساعدة، على المستوى الثنائي ومن خلال قنوات الأمم المتحدة والكومنولث، في إعداد وإجراء الانتخابات الديمقراطية واللاعرقية في جنوب افريقيا في العام القادم.

من اللائق أن تكون آخر كلماتنا في المناقشة في هذا المكان بشأن الفصل العنصري كلمة تحية: تحية أكيدة لحكمة وبراغماتية السيد دي كليرك الذي تمكن من قيادة من يتبعونه خروجا من الطريق الشرير المسدود الذي كان يسير فيه المفلس لنظام الفصل العنصري، وتحية خاصة الى شريكه في جائزة نوبل للسلام السيد نيلسون مانديلا، الذي الهم ببطولته وثباته وتضحيته الشخصية النبيلة جيلا من الناس داخل جنوب افريقيا وخارجها، والذي عرض رؤيته لبلده ببلاغة هنا يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر على النحو التالي:

"إن انتصارنا المشترك ضد النظام الوحيد الذي أعلن بأنه يشكل جريمة ضد الانسانية منذ هزيمة النازية انتصار باتوشيكا. والحاجة التاريخية الى إنهاء هذه الجريمة بأسرع ما يمكن وبأكثر الطرق سلما تتطلب منا، نحن شعوب العالم، أن نظل متحدين كما كنا وملتزمين كما كنا بقضية الديمقراطية والسلم والكرامة الانسانية والرفاه لشعب جنوب افريقيا كله".

السيد هاكونسن (الدانمارك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يشرفني أن اتكلم نيابة عن بلدان الشمال الخمسة ايسلندا، والسويد، وفنلندا، والنرويج، والدانمارك.

في ضوء تطورات العهد الجديد السياسية التي وقعت في جنوب افريقيا طوال العام الماضي وآخرها إقامة المجلس التنفيذي الانتقالي، من الملائم تماما أن نناقش الآن القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة ديمقراطية وغير عنصرية. ومما يؤمل أن يتحقق الوفاء بهذا الهدف فلا يصبح هناك في العام القادم أي محل للإشارة مرة أخرى في هذه القاعة الى الفصل العنصري.

وتثق بلدان الشمال بأن شعب جنوب افريقيا كله، سيكون قد مارس قبل عقد الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، للمرة الأولى في تاريخ البلاد حقه في التصويت في انتخابات عامة، وبأن تكون هناك حكومة منتخبة ديمقراطيا قائمة في ذلك البلد.

إننا لا ننوي التعليق بشكل مفصل على التطورات السياسية الرئيسية التي وقعت فعلا والتي أدت الى اعتماد الجمعية العامة في وقت سابق من هذه الدورة للقرار ١/٤٨ الذي يعد معلما على الطريق. وإن أهمية هذه التطورات قد سلطت عليها الأضواء في الاسبوع الماضي عندما منحت جائزة نوبل للسلام في أوسلو الى السيد دي كليرك والسيد مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الافريقي.

وغني عن البيان، أن بلدان الشمال تشارك في الارتياح الكبير الذي أعربت عنه وفود أخرى نتيجة للاتفاقات الهامة التي تم التوصل اليها في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف. ونحن نرحب أيضا بإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، هذا المجلس الذي سيكون له دور حاسم يقوم به في الأشهر المقبلة وبخاصة في تمهيد الميدان السياسي أمام الانتخابات.

إن الانتقال الى جنوب افريقيا متحدة ديمقراطية وغير عنصرية يقوم الآن على أرضية صلبة. والمرحلتان الهامتان المقبلتان هما الفترة المؤدية الى الانتخابات وفترة توطيد الديمقراطية. ومن المحتم أن يواصل المجتمع الدولي وبخاصة الأمم المتحدة تقديم المساعدة دعما لهذه العملية.

إن المجلس التنفيذي الانتقالي، أيد في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وكان هذا واحدا من أول أعماله، قرارا اتخذه المجلس التفاوضي المتعدد الأحزاب متضمنا طلبا الى المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، والكومنولث، والاتحاد الاوروبي، ومنظمة الوحدة الافريقية، وكذلك حكومات منفردة، لتقديم عدد كاف من المراقبين الدوليين لمراقبة العملية الانتخابية.

ومن الحيوي أن يقابل طلب المساعدة الانتخابية برد سريع وإيجابي من المنظمة. ونحن نقدر قرار الأمين العام الذي صدر في وقته تماما لإرسال بعثة في الاسبوع الماضي الى جنوب افريقيا لمناقشة دور الأمم المتحدة في العملية الانتخابية بشكل أكثر تفصيلا وإعداد تقدير مالي لتكلفة هذه العملية. وبالنظر الى أن الانتخابات من المقرر أن تجرى في أقل من أربعة أشهر، من المحتم أن يقدم تقرير من الأمين العام بسرعة حتى تتخذ القرارات الملائمة في أقرب وقت ممكن.

من الواضح من القرار الذي اتخذه المجلس التفاوضي المتعدد الأحزاب أنه من المتوقع أن تقوم الأمم المتحدة بدور تنسيقي في المراقبة الدولية للعملية الانتخابية. ونحن نوافق تماما على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تقوم بهذا الدور، مما يزيد من ضرورة تجنب أية تأخيرات تنجم عن عدم كفاية التخطيط أو عن اتباع إجراءات بيروقراطية.

ومن الواضح أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يضمن أن تجرى العملية الانتخابية بسلاسة. أن بوسعنا أن نقدم المساعدة، ولكن المسؤولية الرئيسية تقع على شعب جنوب افريقيا. ونحن نحث جميع الأحزاب على أن تشترك بشكل بناء في هذه العملية حتى نكفل انتخابات حرة نزيهة، وعلى أن تحترم نتيجتها.

وفي هذا الإطار، فإن المستوى المرتفع للعنف السياسي يثير قلقا بالغا ونحن ندعو جميع الأطراف الى الامتناع عن العنف والى بذل قصارى جهدها للحيلولة دون تسببه في عرقلة العملية الانتخابية. ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا للعمل القيم الذي قامت به الأمم المتحدة والمراقبون الدوليون الذين شاركوا في كبح العنف السياسي في جنوب افريقيا.

ومن المفهوم، أن الفترة المؤدية الى الانتخابات يوم ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤ والانتخابات نفسها هي محط الأنظار الرئيسي في الوقت الحاضر. إلا أن بلدان الشمال ترى أن البحث في أمر الحاجة الى المساعدة الدولية خلال الفترة الانتقالية في أعقاب الانتخابات ينبغي أن يبدأ أيضا في أقرب وقت ممكن. ومن الأهمية بمكان أن يعد تحليل شامل للاحتياجات في مرحلة مبكرة. ويمكن دراسة إرسال بعثة لتقييم الاحتياجات إذا

كان ذلك ضروريا. وعلى أية حال، فإننا نعتقد أن مساعدة الأمم المتحدة المستقبلة الى جنوب افريقيا ينبغي أن توجه عن طريق الوكالات العاملة القائمة وذلك بنفس الشروط التي تطبق على البلدان الأخرى.

لقد قررت بلدان الشمال بالفعل مواصلة مساعدتها لجنوب افريقيا أثناء فترة الانتقال الى الديمقراطية ودعم تنميتها الاقتصادية والاجتماعية في أعقاب القضاء على الفصل العنصري. ونحن مستعدون لتقديم مساهمة كبيرة الى الجهد الدولي لمراقبة الانتخابات.

إننا نتطلع الى اعتماد مشروع القرار المعروض علينا دون تصويت ونود أن نشكر اللجنة الخاصة، وبخاصة رئيسها السفير غمباري، للنهج البناء الذي اتبع في إعداد النصوص. ومن المهم الإعراب عن تضامن دولي إجماعي مرة أخرى دعما للعملية الرامية الى القضاء على الفصل العنصري والى إقامة جنوب افريقيا متحدة ديمقراطية وغير عنصرية.

السيد ساردينبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

إن المسألة التي نجتمع هنا اليوم لمناقشتها - وهي مسألة ظللنا نناقشها لأكثر من أربعين عاما - تقع في صلب مقاصد ومبادئ هذه المنظمة. إن لها علاقة بالسلم والعدالة. ولها علاقة بتقرير المصير وإنهاء الاستعمار، وحقوق الانسان والديمقراطية.

ولهذا، فإنه مما يبعث على امتناننا البالغ أن نتمكن من تناول هذه المسألة بطريقة مختلفة تماما وأكثر إيجابية، وأعيننا غير متجهة هذه المرة الى شر التمييز العنصري ونتائجه المدمرة للمنطقة بأسرها، وإنما الى الصورة البراقة التي تبعث عليها أحداث ملموسة، صورة بزوغ عصر جديد قوامه العدالة والديمقراطية في جنوب افريقيا.

ومن بين أبرز منجزات الأمم المتحدة، يجب علينا دون شك أن ندرك الوعي بأن نظرية وممارسة الفصل العنصري الآثمتين، مهما كانت المحاولات المبذولة لاخفاء أهوالهما، تمثلان بحق اعتداء صارخا ومنهجيا على الكرامة الانسانية. وقد ثارت حفيظة العالم إزاء استمرار سياسات الفصل العنصري في جنوب افريقيا على امتداد فترة طويلة من الزمن، وذلك في تحد لتوصيات ومطالب الأمم المتحدة. فقد ظلت هذه السياسات لفترة طال أمدها أكثر مما ينبغي تمثل وصمة أخلاقية في الفصول الأخيرة من عملية انهاء الاستعمار في افريقيا.

أود أن أشيد بصفة خاصة باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وبرئيسها، السفير ابراهيم غمبري من نيجيريا، الذي كان لجهوده الدؤوبة وروحه القيادية الفضل في تمكين اللجنة من الاضطلاع بدور حاسم الأهمية في كفاح هذه المنظمة ضد الفصل العنصري.

قليلة هي لحظات التاريخ التي يمكن فيها أن تحل العبارات الراسخة المعبرة عن الأمل في المستقبل محل العبارات البليغة التي تدين الشر. ويتوقع أن تحل في افريقيا لحظة استثنائية من هذا النوع بالتحديد، في نيسان/أبريل القادم، عندما تعقد للمرة الأولى، انتخابات حرة وديمقراطية حقة، وتكون بالتالي غير عنصرية، مما يؤذن بالاستعاضة التامة والقاطعة عن الفصل العنصري بحكومة تمثل الشعب كله، من الشعب كله وإلى الشعب كله.

إن الزوال الذي طال انتظاره لنظام الفصل العنصري عن طريق الانتقال التفاوضي والسلمي، واحتمالات القضاء التام على ذلك النظام عن طريق إعطاء الحق المدني والسياسي في التصويت لجميع قطاعات الشعب في جنوب افريقيا، لهي حقا دوافع للاحتفال والارتياح الذي له ما يبرره لدى أولئك الذين أسهموا بجهودهم في بناء ديمقراطية موحدة ولا عنصرية في ذلك البلد الافريقي الواقع في منطقة جنوب المحيط الأطلسي.

وتشيد الحكومة البرازيلية أعظم إشادة بساسة جنوب افريقيا المحنكين الذين قادوا شعبهم باقتدار في بناء مجتمع جديد في جو من السلم والعدالة. إن قيادتهم القديرة للعملية الانتقالية وسط أخطار العنف والتعصب والانقسامات السياسية والتحاملات القديمة، لهي أنبل مهمة تستدعي الاعتراف الذي تستحقه من جانب المجتمع الدولي، وهي تحظى بهذا الاعتراف.

إن البيان الذي أدلى به رئيس المؤتمر الوطني الافريقي، السيد نلسون مانديلا، من على هذه المنصة ذاتها في أيلول/سبتمبر الماضي أمام اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، قد أبرز الأهمية التاريخية للتطورات السياسية الحالية في جنوب افريقيا وأثرها على المركز الدولي لذلك البلد. وقد رحبت حكومة

البرازيل بالتطورات الايجابية التي حصلت في المفاوضات المتعددة الأطراف في الأشهر العديدة الماضية. لقد شجعنا بصفة خاصة القرار القاضي بإجراء انتخابات حرة وديمقراطية في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤، والاتفاق الذي تم التوصل إليه في الشهر الماضي بشأن اعتماد دستور مؤقت لجنوب افريقيا، والذي أرسى الأساس الضروري لاستمرار العملية الانتقالية خلال مرحلتها الحالية الحاسمة. واتخذت مؤخرا خطوة تاريخية بانشاء وتعيين المجلس التنفيذي الانتقالي الذي يهيئ لاشتراك الأغلبية السوداء في شؤون الدولة خلال هذه الفترة الانتقالية.

ولم تتوان الأمم المتحدة في الاستجابة لهذه التطورات. والواقع انه في أول قرار اتخذ في الدورة الحالية للجمعية العامة، سلمنا بأن الانتقال إلى الديمقراطية قد تجسد فعلا في قانون جنوب افريقيا، ولهذا قررنا رفع الجزاءات المفروضة على ذلك البلد من جانب الجمعية العامة.

وكما أوضح السيد مانديلا، كانت الجزاءات الدولية فعالة في التعجيل بنهاية الفصل العنصري. ومن نفس المنطلق لا يليق، في الوقت الذي تستعد فيه جنوب أفريقيا لمواجهة التحديات الجديدة للمصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية، إلا أن يستجيب المجتمع الدولي أيضا بالمثل، وذلك بنقل تركيزه من الجزاءات إلى التعاون. ونحن ندرك أن الجهود الرامية للتغلب على تركة الفصل العنصري ستتطلب عملا شاقا من جانب الشعب الباسل في جنوب افريقيا. والتعاون الدولي سيكون له دور بالغ الأهمية في دعم هذه الجهود.

وتتطلع البرازيل إلى تطوير روابط التعاون المتبادل والمفيد مع جنوب افريقيا الجديدة، روابط تقوم على أساس القرب الجغرافي، والقيم الانسانية المشتركة، والمطمح المشترك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونحن نرحب بالمشاركة التامة لجنوب افريقيا في جهود التعاون داخل مجتمع أمم جنوب الأطلسي، وندعم هذه المشاركة.

وفي حين يسرنا أن نعرب عن اعترافنا بالمنجزات البارزة في العملية الانتقالية في جنوب افريقيا، تنبغي الاشارة أيضا إلى أننا نتشاطر المشاغل التي أعرب عنها الكثير من زعماء جنوب افريقيا بشأن الخطر الذي تمثله العقبات المتبقية أمام تلك العملية، وخصوصا مشكلة العنف. إن الحوادث العديدة الخطيرة التي وقعت في الشهور القليلة الماضية أكدت على الحاجة الماسة إلى اتخاذ تدابير حاسمة لوقف العنف وكفالة إقامة جو سلمي لعملية الانتقال، وبخاصة أثناء الحملة الانتخابية. إننا نشجع كل الأحزاب في جنوب افريقيا على العمل معا من أجل معالجة هذه المسألة الملحة جدا، بغية التوصل إلى حلول فعالة على المدى القصير.

وكعضو في مجلس الأمن، أيدت البرازيل بقوة القرارات التي اتخذت في تلك الهيئة لتعزيز وتقوية الدور الذي تضطلع به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا، التي شكلت، بالاضافة إلى وحدات أخرى من المراقبين الدوليين، وجودا هاما يحقق الاستقرار في جنوب افريقيا خلال المرحلة الحالية الحاسمة. وكما أشير في البيان الرئاسي الذي أصدره مجلس الأمن في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، فمن الأساسي أن تستعد الأمم المتحدة لاحتمال الاضطلاع بدور في المساعدة في العملية الانتخابية في جنوب افريقيا، وأن تكون على استعداد للنظر على وجه السرعة في أي طلب للحصول على المساعدة في هذا الصدد.

وفي الختام، وعلى حين ندرك تمام الادراك صعوبة وابعاد المهام التي مازال يتعين أن يضطلع بها شعب جنوب افريقيا وزعماؤه فلا يفوتنا أن نشير إلى أن المناقشة التي نعقدها هذا العام لها صفة الحد التاريخي الفاصل. ونأمل حقا أن يكون مفهوم الفصل العنصري في المستقبل قاصرا على كتب التاريخ. حتى وإن كانت تركته الثقيلة لا تختفي بين عشية وضحاها، فعسى أن يكون بمقدرونا دوما أن نقول بأن مثل هذا النظام البغيض ينتمي بالكامل إلى الماضي، وهو ماض يجب ألا يتكرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د - ٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة المؤتمر الاسلامي.

السيد أنساي (منظمة المؤتمر الاسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود بداية أن أتقدم إليك، سيدتي، بالشكر على إتاحة الفرصة لي للادلاء ببيان أمام هذه الهيئة بشأن إحدى المسائل ذات الأهمية القصوى لمنظمة المؤتمر الاسلامي، وهي: القضاء على الفصل العنصري واقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية.

منذ البداية، أكدت الأمم المتحدة مرارا وتكرارا أن سياسة الفصل العنصري جريمة ضد الانسانية، وأنها تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان، وأنها تقوض على نحو خطير السلم والأمن الدوليين. وأود أن أشيد هنا بصورة خاصة بالدور الهام الذي اضطلعت به اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ورئيسها السفير ابراهيم غمبري من نيجيريا. ففي ظل رئاسته وبمساعدة موظفيه القديرين، تمكنت اللجنة الخاصة من تهيئة المناخ الايجابي الذي حدا بالجمعية العامة إلى أن تعتمد بتوافق الآراء مشروع القرار الشامل لهذا العام.

إن الأمة الاسلامية، التي تمثلها منظمة المؤتمر الاسلامي بعضويتها التي تبلغ ٥١ بلدا، اذ تستلهم المبادئ المقدسة للإسلام، قد رفضت ايضا بقوة كل أنواع التمييز العنصري غير الإنساني المفروض على شعب جنوب إفريقيا المكافح وعلى جميع الشعوب التي لا تزال تعاني تحت نير العنصرية.

لقد دخل الآن كفاح شعب جنوب افريقيا ضد العنصرية، والتمييز العنصري والفصل العنصري مرحلة حيوية. لقد بدأ العد التنازلي لانتخابات نيسان/أبريل المقبل، وهي الانتخابات العامة الأولى المتعددة الأعراق، والتي نأمل أن تبدأ في جنوب افريقيا حقبة جديدة ديمقراطية وغير عنصرية. ونلاحظ بارتياح التقدم المحرز في العملية التفاوضية المتعددة الأحزاب بشأن المسألتين الهامتين المتمثلتين في تشكيل المجلس التنفيذي الانتقالي ومشروع الدستور المؤقت. وان موافقة البرلمان الجنوب افريقي على التدابير المتصلة بانشاء المجلس التنفيذي الانتقالي، وبدء عمل المجلس المتعدد الأعراق في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، كانا من التطورات التي نرحب بها. وان اجتماع المجلس الذي يتكون من ٣٢ عضوا يعتبر علامة على نهاية حقيقية لآخر قلعة في افريقيا من قلاع حكم الأقليات البيضاء.

ومع ذلك، فإنه لمما يثير القلق ذلك الموقف السلبي الذي اتخذه حزب آخر وحلفاؤه فيما يتعلق بالعملية التفاوضية المتعددة الأحزاب وبشأن المسائل المركزية المتصلة بانتقال جنوب إفريقيا إلى حقبة ديمقراطية وغير عنصرية، وعدم مشاركتهم في اجتماع المجلس التنفيذي الانتقالي. ومن الأهمية بمكان في هذا المنعطف الحيوي ان تعبئ كل المنظمات السياسية السوداء جهودها وان تمتنع عن تعطيل عملية الانتقال، إذ أن هذا التعطيل لن يفيد إلا العنصريين من دعاة تفوق البيض في مخططاتهم الشريرة للابقاء على الوضع الراهن.

إن اندلاع العنف أخيرا في جنوب افريقيا يثير أيضا القلق العميق لدى منظمة المؤتمر الاسلامي. إن هذا العنف المتصاعد يجب أن يوقف فورا وعلى نحو فعال.

وفي أعقاب النداء الذي وجهه من هذه القاعة السيد نيلسون مانديلا، وهو رجل دولة حقا ومناضل باسل من أجل الحرية، صدر قرار الجمعية العامة بالاجماع برفع جميع الجزاءات الاقتصادية ضد جنوب إفريقيا فأصبح معلما سياسيا آخر في التاريخ السياسي الحديث لذلك البلد.

والآن بعد أن أصبحت الجزاءات غير سارية، يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل دعمه للمؤتمر الوطني الافريقي وسائر المنظمات السياسية السوداء في جهودها من أجل السعي إلى تحقيق انتقال سلمي إلى الديمقراطية. وينبغي أيضا تمكين الأمم المتحدة من تقديم مساعدة ملموسة إلى المجلس التنفيذي الانتقالي في تنظيم انتخابات نيسان/أبريل.

في هذه المرحلة الهامة من تاريخ جنوب إفريقيا، أود ان أؤكد من جديد أن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي تؤكد مرة أخرى تضامنها التام ودعمها الكامل لشعب جنوب افريقيا ولمنظماته السياسية، ولا سيما المؤتمر الوطني الافريقي، الذي قدم إسهاما هائلا، تحت القيادة الحكيمة لنيلسون مانديلا، في القضاء على نظام الفصل العنصري البغيض في جنوب إفريقيا. وفي هذا المضمار، نهنئ من كل قلبنا السيد مانديلا والسيد دي كليرك على جهودهما المشتركة صوب السلم، التي توجت بمنحهما أخيرا جائزة نوبل للسلام اعترافا بجهودهما الجديرة بالثناء.

لقد كانت الحالة في جنوب إفريقيا محل اهتمام جميع مؤتمرات القمة الاسلامية والمؤتمرات الوزارية، بالاضافة إلى اجتماعات التنسيق السنوية لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامي. وان اجتماع التنسيق لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامي الأخير. الذي عقد في المقر الرئيسي للأمم المتحدة، بعد دراسة تقرير السيد حميد الجبيد، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، بشأن الحالة في جنوب افريقيا وتقرير اجتماع لجنة جنوب افريقيا التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي المعقود في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، قد أكد مرة أخرى، في بيانه الختامي الصادر في

٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ تأييده لكفاح شعب جنوب افريقيا ضد العنصرية، والتمييز العنصري والفصل العنصري وأعرب عن الارتياح إزاء التقدم المحرز في العملية التفاوضية المتعددة الأحزاب بشأن المسائل كالهامة الخاصة بتشكيل المجلس التنفيذي الانتقالي ومشروع الدستور المؤقت، بالاضافة إلى بدء الاعداد لعقد أول انتخابات عامة على أساس حق الاقتراع العام في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وقد أكد أهمية تعزيز العلاقات الوثيقة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي وجنوب افريقيا، بما في ذلك مجتمعها الاسلامي بالاضافة إلى ضرورة تقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية إلى جنوب إفريقيا وهي تبدأ حقبة جديدة غير عنصرية وديمقراطية. وقد فوض أيضا الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي في أن يتابع عن كثب عملية الانتقال وانتخابات نيسان/أبريل.

وفي الختام، أود أن اقتنص هذه الفرصة لأؤكد من جديد تضامن منظمة المؤتمر الاسلامي المستمر والتام مع شعب جنوب افريقيا في كفاحه من أجل إقامة مجتمع ديمقراطي حقا في بلده.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.